شحن «بطارية الحكومة» بالتقشف

«البورصة حمراء» رغم صعود «العملة الخضراء»

هل يصل الدولار إلى 60 جنيهًا خلال 2026؟

الحرب تختبر مصر فى «تسريع توطين الصناعة»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٢
الأحد
٥ ابريل ٢٠٢٦
١٧ شوال ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«متى بتشاى» لـ«البورصجية»:

الأسواق المصرية تحت ضغط غير مسبوق

«ماس الغلاى» يصعق سوق الأجهزة الكهربائية بفولت 200%

«الأونلاين» يحمى «التداول» من تأثير «العمل عن بُعد»

«السياحة» تفلت من «ظلام الغلق الليلى» رغم شكوى «الخليجى»

رسم مستقبل التعليم الجامعى بالـ«AI»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

فاتورة الطاقة ارتفعت من 1.2 إلى 2.5 مليار دولار خلال شهر..

شحن «بطارية الحكومة» بالتقشف

كتبت: ولاء النجار

فى مواجهة موجة غير مسبوقة من ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد، اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات التقشفية وترشيد استهلاك الطاقة، فى محاولة لاحتواء الضغوط الاقتصادية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني. وبينما أثارت هذه القرارات تساؤلات فى الشارع، أكد خبراء أنها تمثل تحركًا ضروريًا لتجنب تداعيات أكثر حدة فى المرحلة المقبلة.

فى هذا السياق، قال الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي: إن الإجراءات الأخيرة تعكس استجابة سريعة للضغوط العالمية، خاصة مع الارتفاع الحاد فى فاتورة استيراد الطاقة، والتى قفزت من نحو ١,٢ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار خلال شهر واحد فقط، موضحًا أن هذه الزيادة تعكس حجم التحديات التى تواجهها الدولة فى ظل التقلبات الحالية بأسواق الطاقة.

وأضاف بدرة، فى تصريحات للبورصجية، أن الحكومة تتبنى نهجًا قائمًا على الشفافية مع المواطنين، من خلال تطبيق إجراءات مؤقتة تهدف إلى تقليل الإنفاق العام وترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسات الحكومية، مؤكدًا أن مدة تطبيق هذه السياسات لا تتجاوز شهرًا مبدئيًا، لتفادى اللجوء إلى حلول أكثر صرامة قد تؤثر بشكل أكبر على المواطنين.

وأشار إلى أن جذور الأزمة تعود إلى التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، والتى أدت إلى ارتفاع أسعار النفط من نحو ٧٠ دولارًا إلى ما يقارب ١١٠ دولارات للبرميل، بزيادة تصل إلى ٧٠٪، ما انعكس بشكل مباشر على تكاليف الاستيراد والضغوط على الموازنة العامة.

ولفت إلى أن تداعيات الأزمة لم تقتصر على مصر، بل امتدت إلى اقتصادات كبرى فى أوروبا والولايات المتحدة، التى شهدت بدورها ارتفاعات ملحوظة فى أسعار الوقود، نتيجة اعتماد الأسواق العالمية على إمدادات الطاقة من مناطق تشهد اضطرابات سياسية وأمنية.

كما حذر بدرة من انعكاسات الأزمة على القطاع الزراعى عالميًا، فى ظل ارتفاع تكاليف إنتاج الأسمدة بسبب زيادة أسعار الطاقة، وهو ما قد يؤدى إلى موجة جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة معدلات التضخم، خاصة فى الدول المستوردة.

وفيما يتعلق بقرار تعليق العمل مؤقتًا فى بعض المشروعات القومية كثيفة الاستهلاك للطاقة، وصفه بدرة بأنه «حل صعب لكنه ضروري»، يهدف إلى تقليل الضغط على الموارد المالية والنقد الأجنبي، رغم أهمية هذه المشروعات فى دعم النمو الاقتصادى على المدى الطويل.

من جانبه، أكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، أن الإجراءات الحكومية الأخيرة تأتى فى إطار سياسة استباقية لتعزيز قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة التحديات العالمية.

وأشار خلال تصريح للبورصجية، إلى أن الحكومة اتخذت مجموعة من الخطوات لضبط الإنفاق، من بينها التوسع فى العمل عن بُعد، وترشيد استهلاك الوقود داخل الجهات الحكومية، وخفض مخصصات استخدام المركبات بنسبة ٣٠٪، إلى جانب تنظيم مواعيد غلق المحال التجارية.

وأضاف، أن فاتورة الطاقة شهدت زيادات متتالية خلال الأشهر الأخيرة، حيث ارتفعت من ١,٢ مليار دولار فى يناير إلى ١,٥ مليار فى فبراير، قبل أن تقفز إلى ٢,٥ مليار دولار فى مارس، وهو ما استدعى تدخلًا عاجلًا لاحتواء هذه الزيادة دون التأثير على استمرارية النشاط الاقتصادي.

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن الاقتصاد المصرى ما يزال يتمتع بدرجة من الاستقرار، مدعومًا باحتياطى نقدى أجنبى كافٍ ومخزون استراتيجى من السلع الأساسية، مشددًا على أن القرارات الأخيرة تمثل خطوة ضرورية لامتصاص الصدمات الخارجية والحفاظ على التوازن الاقتصادى فى ظل الظروف العالمية الراهنة.

رغم شكوى السائح الخليجى..

«السياحة» تفلت من «ظلام الغلق الليلى»

كتب - خالد خليل :

أثار قرار إغلاق المحال التجارية فى مصر عند الساعة التاسعة مساءً موجة من الجدل بين خبراء السياحة والمستثمرين، وسط تساؤلات حول تأثيره على القطاع السياحي، الذى يعد أحد أهم مصادر العملة الصعبة فى البلاد، وبينما يرى البعض أن القرار يعكس توجهًا نحو تنظيم السوق وتحسين جودة الحياة، يحذر آخرون من انعكاساته المحتملة على تجربة السائح، خاصة فى المدن الكبرى.

فى هذا السياق، أكد الدكتور سعيد البطوطي، الخبير فى تحليل مؤشرات السياحة العالمية، أن القرار لن يكون له تأثير سلبى على السياحة، مشيرًا إلى أن العديد من الوجهات العالمية الكبرى تعتمد أنظمة إغلاق مبكرة دون أن تفقد جاذبيتها، موضحًا أن دولًا أوروبية مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا تغلق متاجرها فى وقت مبكر، ومع ذلك تظل من أكثر الدول جذبًا للسياح سنويًا.

وأضاف البطوطي، أن تجربة السائح لا تعتمد على عدد ساعات التسوق بقدر ما ترتبط بتنوع المنتج السياحى وجودة الخدمات المقدمة، مشيرًا إلى أن الأنشطة الترفيهية والمطاعم تظل متاحة حتى ساعات متأخرة، وهو ما يضمن استمرار الحياة السياحية بشكل طبيعي، واعتبر أن القرار خطوة نحو تعزيز الانضباط داخل السوق المصري، بما يتماشى مع المعايير العالمية.

فى المقابل، أبدى عدد من العاملين فى القطاع السياحي، خاصة من الأسواق العربية والخليجية، تحفظات واضحة على القرار، حيث أكد خالد باوزير مدير وكالة سياحة وسفر، أن السياحة فى مصر، لا سيما فى القاهرة، تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الليلية، التى تشكل جزءًا أساسيًا من تجربة السائح العربي.

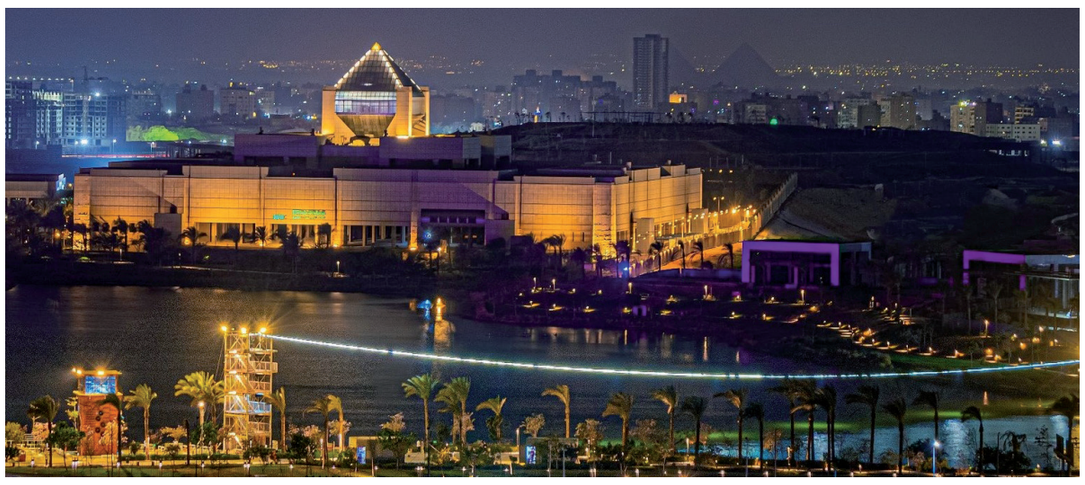

خالد باوزير

فيما أشار عبدالرزاق الزهرانى مدير عام وكالة نادى المسافر بالرياض إلى أن السائح الخليجى يميل إلى الوجهات التى توفر مرونة فى أوقات التسوق والترفيه، لافتًا إلى أن تقليص ساعات العمل قد يؤثر على قرارات السفر، خصوصًا خلال مواسم الذروة، موضحًا أن فترات المساء تمثل ذروة الإنفاق السياحي، سواء فى المطاعم أو المراكز التجارية أو الأنشطة الترفيهية.

وتدعم هذه المخاوف تقديرات غير رسمية تشير إلى أن أى تراجع فى الإنفاق المرتبط بالأنشطة الليلية، حتى لو كان محدودًا بنسبة تتراوح بين ٣٪ و٥٪، قد يؤدى إلى خسائر بمئات الملايين من الدولارات سنويًا، فى ظل اعتماد القطاع السياحى على دخل يومى مرتفع نسبيًا.

سعيد البطوطي

عبدالرزاق الزهراني

وأضاف: أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد المفاتيح الأساسية لحل الأزمة، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتمويلية تتيح تحويل هذه الكيانات إلى صناعات مغذية، إلى جانب تخفيف الأعباء الضريبية عن القطاع السياحى على إيرادات تتجاوز ١٣ إلى ١٥ مليار دولار.

على الجانب الآخر، يرى مؤيدو القرار أن تنظيم مواعيد العمل قد يسهم فى توجيه الإنفاق نحو أنماط أكثر جودة، ما يعوض أى انخفاض محتمل على المدى القصير، ويعزز من كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

وفى محاولة لحسم الجدل، أكدت وزارة السياحة والآثار أن القرار لا يشمل المناطق السياحية، حيث تم استثناء المدن الرئيسية مثل شرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان، إلى جانب باقى المقاصد السياحية، ويهدف هذا الاستثناء إلى ضمان استمرار الأنشطة والخدمات دون قيود، بما يحافظ على تنافسية مصر كوجهة سياحية عالمية.

200% زيادة منذ تحرير سعر الصرف..

«ماس الغلاى» يصعق سوق الأجهزة الكهربائية

كتبت: رباب الشاذلي

تشهد سوق الأجهزة الكهربائية فى مصر حالة من الارتباك غير المسبوق، مع استمرار موجات ارتفاع الأسعار التى أثقلت كاهل المستهلكين، ووضعت القطاع أمام تحديات معقدة. وبينما تتزايد الضغوط الاقتصادية عالميًا ومحليًا، أصبحت القدرة الشرائية غير قادرة على مواكبة هذه القفزات، ما يعكس مرحلة دقيقة يمر بها السوق خلال الفترة الحالية.

وسجلت أسعار الأجهزة الكهربائية زيادات تراوحت بين ٥٪ و١٠٪ خلال الشهر الجاري، مع اختلافات ملحوظة بين فئة وأخرى، فى حين تشير تقديرات السوق إلى أن إجمالى الزيادات التراكمية منذ تحرير سعر الصرف اقترب من ٢٠٠٪.

ويعكس هذا الارتفاع الكبير حجم التأثيرات التى فرضتها التغيرات الاقتصادية، سواء على مستوى تكلفة الإنتاج أو حركة العرض والطلب.

وتتعدد الأسباب وراء هذا الاتجاه الصاعد، فى مقدمتها ارتفاع أسعار الخامات الأساسية، وعلى رأسها الصاج، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الطاقة والنقل، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد عالميًا. كما تلعب الأعباء الضريبية والرسوم المفروضة على مستلزمات الإنتاج دورًا بارزًا فى رفع التكلفة النهائية، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار البيع للمستهلك.

فى هذا السياق، حذر النائب أشرف عبد الغني، مؤسس جمعية خبراء الضرائب المصرية، من خطورة استمرار هذه الزيادات، مؤكدًا أن أسعار الأجهزة تجاوزت بالفعل قدرة الطبقة المتوسطة، خاصة فى ظل تراجع العروض الموسمية التى كانت تخفف من حدة الأسعار خلال فترات مثل رمضان وعيد الفطر.

وأوضح عبد الغني، فى تصريحات للبورصجية، أن بعض الشركات بدأت فى تقليل المعروض داخل السوق، مكتفية بضخ كميات محدودة من الإنتاج، ترقبًا لمزيد من الزيادات المحتملة، وهو ما يزيد من حالة الترقب وعدم الاستقرار داخل السوق.

وأشار إلى أن التعامل مع الأزمة يتطلب حلولًا هيكلية، وليس مجرد إجراءات مؤقتة، داعيًا إلى توطين صناعة مستلزمات الإنتاج، خاصة الصاج، الذى لا يغطى الإنتاج المحلى منه سوى جزء محدود من الطلب. كما طالب بإعادة النظر فى رسوم الإغراق المفروضة على وارداته، والتى ساهمت فى زيادة تكلفة التصنيع.

وأضاف: أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد المفاتيح الأساسية لحل الأزمة، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتمويلية تتيح تحويل هذه الكيانات إلى صناعات مغذية، إلى جانب تخفيف الأعباء الضريبية عن الشركات المنتجة، بما يساهم فى خفض التكلفة النهائية على المستهلك.

من جانبه، أكد المهندس أشرف هلال، رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية بالقاهرة، أن السوق شهدت زيادات مفاجئة رغم عدم عودة الاستيراد بكامل طاقته، موضحًا أن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، إلى جانب زيادة أسعار المكونات الأساسية مثل المحركات، كانت من أبرز العوامل التى دفعت الأسعار للصعود.

وأشار هلال إلى أن بعض الأجهزة، وعلى رأسها شاشات التليفزيون، شهدت زيادات ملحوظة، حيث ارتفعت من نحو ٢٠ ألف جنيه إلى ما بين ٢٣ و٢٤ ألف جنيه خلال فترة قصيرة، مؤكدًا أن هذه القفزات ترتبط بشكل كبير بالأزمة العالمية فى قطاعى الطاقة والنقل.

وحذر من أن استمرار هذه الضغوط قد يدفع السوق إلى موجة جديدة من الارتفاعات، خاصة مع زيادة الطلب المتوقع خلال موسم الصيف، الذى يشهد عادة إقبالًا على شراء الأجهزة الكهربائية.

واختتم هلال تصريحاته للبورصجية بالتأكيد على أن تحسن الأوضاع العالمية وتراجع سعر الدولار قد يسهمان فى تهدئة السوق تدريجيًا، وإعادة التوازن بين الأسعار والطلب، مشددًا على أهمية اتخاذ إجراءات داعمة للإنتاج المحلى لتخفيف حدة الأزمة خلال الفترة المقبلة.

«متى بشاى» يكتشف لـ«البورصجية»:

الأسواق المصرية تحت ضغط غير مسبوق

قفزات كبيرة فى تكلفة الاستيراد تنعكس على السعر النهائى للسلعة

فى ظل تقلبات حادة تضرب الاقتصاد العالمي، وتزايد الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف الشحن والاستيراد وسعر الصرف، تشهد الأسواق المصرية حالة من الضغط الشديد انعكست بشكل واضح على حركة البيع والشراء. وفى هذا الإطار، كشف متى بشاي، رئيس لجنة التجارة الداخلية بالشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، عن ملامح الأزمة، مؤكدًا أن السوق يمر بمرحلة دقيقة تتطلب إدارة واعية لتفادى تداعيات أكثر حدة.

حوار - رباب الشاذلي:

تراجع مبيعات بعض القطاعات ولا قدرة للتجار على امتصاص هذه الزيادات

«نحتاج إدارة واعية لتفادى تداعيات أكثر حدة قبل الوصول لمرحلة الركود الكامل

وقال بشاي، فى حوار خاص لـ«البورصجية»: إن السوق لم يعد يحتمل التوصيفات التقليدية، بل أصبح أمام «مرحلة ضغط حقيقى غير مسبوق»، نتيجة تراكم عدة عوامل فى وقت واحد، أبرزها ارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل والتخزين، وصولًا إلى التاجر والمستهلك النهائي، موضحًا أن هذه الضغوط تجعل عملية التسعير أكثر تعقيدًا، وتضع جميع أطراف السوق فى موقف حساس.

وأشار إلى أن الفترة بين شهرى فبراير ومارس شهدت تحولًا ملحوظًا فى المشهد، حيث كانت الأسواق مستقرة نسبيًا فى فبراير، بفضل توافر السلع والمخزون الجيد، إلى جانب استقرار نسبى فى حركة الأسعار. إلا أن شهر مارس شهد تسارعًا فى التغيرات، خاصة مع ارتفاع تكاليف الشحن عالميًا وتأثير التطورات الخارجية على سلاسل الإمداد، وهو ما انعكس مباشرة على السوق المحلي.

وفيما يتعلق بطبيعة الأزمة، أوضح بشاى أن جزءًا كبيرًا منها يعود إلى عوامل خارجية، مثل أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد وسعر الصرف، إلى جانب عوامل داخلية تضاعف من حدتها، مثل تكاليف التشغيل والممارسات غير المنضبطة فى بعض الأحيان.

وأكد أن تكلفة الاستيراد شهدت قفزات كبيرة، بالتوازى مع ارتفاع أسعار الشحن التى وصلت فى بعض الحالات إلى نسب تتراوح بين ٢٠٠٪ و٣٠٠٪، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الخدمات اللوجستية والتأمين، وهو ما ينعكس فى النهاية على السعر النهائى للسلعة.

وحول قدرة التجار على امتصاص هذه الزيادات، قال بشاي: إن هذه القدرة تراجعت بشكل واضح، مشيرًا إلى أن التجار حاولوا خلال الفترات الماضية تحمل جزء من الأعباء للحفاظ على حركة السوق، لكن استمرار الضغوط جعل هذا الخيار غير قابل للاستمرار، لأنه يهدد استمرارية النشاط التجاري.

وفيما يتعلق بآليات التسعير، شدد بشاى على أن هناك بعض الحالات الفردية التى رفعت الأسعار بشكل مبالغ فيه دون مبررات واضحة، وهو ما يصل أحيانًا إلى زيادات تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪، مؤكدًا أن هذه الممارسات تضر بالسوق وتؤدى إلى فقدان الثقة بين التاجر والمستهلك.

وأوضح، أن هذه الأوضاع انعكست بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطن، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى تراجع الطلب، خاصة على السلع غير الأساسية، لافتًا إلى أن السوق بدأ يظهر عليه بعض مؤشرات التباطؤ، دون أن يصل إلى مرحلة الركود الكامل حتى الآن.

وحول تأثير قرارات تنظيم مواعيد غلق المحال، أوضح بشاى أن هذه الإجراءات تأتى فى إطار ترشيد استهلاك الطاقة، لكنها فى الوقت نفسه قد تؤثر على بعض الأنشطة التجارية التى تعتمد على فترات المساء، ما يضيف مزيدًا من الضغوط على التجار.

وفى تقييمه لدور الدولة، أشاد بشاى بالجهود المبذولة لضبط الأسواق وتوفير السلع، مؤكدًا أن هذه الجهود ضرورية للحفاظ على استقرار السوق، لكنه شدد على أهمية تحقيق توازن بين مختلف الأطراف، بحيث لا يتم تحميل أى طرف أعباء تفوق قدرته.

وأشار إلى وجود تنسيق مستمر بين لجنة التجارة الداخلية والجهات الحكومية، خاصة فيما يتعلق برصد تطورات السوق ونقل التحديات بشكل مباشر، موضحًا أن اللجنة تركز على تقديم رؤى واقعية تعكس ما يحدث فعليًا على الأرض.

كما لفت إلى أن لجنة التجارة الداخلية خلال مارس ٢٠٢٦ ركزت فى بياناتها على التحذير من استمرار الضغوط على تكلفة الاستيراد، والدعوة إلى ضبط الأسواق، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار واستمرار النشاط التجاري.

وعن السيناريوهات المستقبلية، قال بشاي: إن تطورات السوق ستظل مرهونة بعوامل خارجية، على رأسها تكلفة الشحن وسعر الصرف، مشيرًا إلى أن استمرار هذه الضغوط قد يؤدى إلى موجة جديدة من التحديات، بينما قد يساهم الاستقرار النسبى فى تخفيف حدة الأزمة تدريجيًا.

وفيما يتعلق بمخاطر التضخم، أوضح أن هناك مؤشرات على احتمالية ارتفاع معدلات التضخم حال استمرار الضغوط الحالية، إلا أن حجم هذه الموجة سيعتمد على سرعة تحسن الأوضاع العالمية والإجراءات الداخلية.

واختتم بشاى تصريحاته بالتأكيد على أن السوق المصرى يمتلك القدرة على التكيف، لكنه يحتاج إلى إدارة رشيدة للأزمة، إلى جانب حزمة من الإجراءات تشمل تسهيل الاستيراد، وتخفيف الأعباء عن التجار، وتشجيع الإنتاج المحلي، فضلًا عن ترشيد الاستهلاك، باعتبار أن المستهلك أيضًا شريك أساسى فى تحقيق استقرار السوق.

ضرورة وطنية وليس خيار اقتصادى..

الحرب تختبر مصر فى «تسريع توطين الصناعة»

كتبت- مروة أبو المجد:

فى ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط وتزايد الاضطرابات التى طالت سلاسل الإمداد العالمية، يواجه القطاع الصناعى المصرى اختبارًا حقيقيًا لقدرته على الصمود وتقليل الاعتماد على الواردات.

وفى هذا السياق، تتزايد الدعوات لتوطين الصناعة المحلية باعتبارها أحد أهم الحلول الاستراتيجية لتحقيق الأمن الاقتصادي، خاصة فى ظل ما أفرزته الأزمات العالمية الأخيرة من هشاشة فى سلاسل التوريد.

المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمى باسم مجلس الوزراء المصري، أكد أن الدولة تضع ملف التصنيع المحلى على رأس أولوياتها، لا سيما فى القطاعات الحيوية مثل النقل والمواصلات، مشيرًا إلى جهود دعم مصانع وطنية مثل شركة سيماف، التى شهدت تطورًا ملحوظًا فى الإنتاج المحلى خلال الفترة الأخيرة.

وتأتى هذه التصريحات فى إطار توجه حكومى أوسع لتعزيز الصناعة المحلية، حيث كشفت وزارة الصناعة المصرية عن تحديد ٢٨ قطاعًا صناعيًا ذا أولوية، بهدف دعم الإنتاج المحلى وتلبية احتياجات السوق الداخلي، إلى جانب تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتشمل هذه القطاعات مجالات استراتيجية مثل: الصناعات الدوائية، والمعدات الكهربائية، والمركبات، والبتروكيماويات.

وأوضحت الوزارة، أن تحقيق التنمية الصناعية المستدامة يتطلب تعميق المحتوى المحلى ورفع جودة المنتجات بما يتوافق مع المعايير العالمية، مشيرة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (٢٠٢٥–٢٠٣٠) تستهدف تعزيز تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق الدولية.

ويرى خبراء الصناعة، أن توطين الصناعة لم يعد خيارًا اقتصاديًا فقط، بل أصبح ضرورة وطنية فى ظل التحديات العالمية الراهنة.

وفى هذا السياق، أكد المهندس علاء نصر الدين، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات المصرية، أن تعزيز التكامل بين المصانع وتوطيد سلاسل الإنتاج المحلية أصبح أمرًا ضروريًا لتقليل الاعتماد على المكونات المستوردة.

وفى قطاع الدواء، شدد الدكتور على عوف، رئيس الشعبة العامة للأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية، على أهمية تعميق الصناعة الدوائية محليًا، نظرًا لدورها الحيوى فى تحقيق الأمن الدوائى وتقليل فاتورة الاستيراد، مؤكدًا أن هذا القطاع يمثل أحد الأعمدة الأساسية للأمن القومي.

من جانبه، أوضح المهندس عمرو فتوح، الخبير فى شؤون الصناعة، أن التوترات الجيوسياسية الحالية تفرض تسريع وتيرة توطين الصناعات التكميلية، بهدف تقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات الخارجية.

ولا يُعد الحديث عن توطين الصناعة جديدًا، إذ سبق وأن دعا خبراء ومؤسسات اقتصادية إلى ضرورة زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلى بدلًا من الاستيراد.

وفى هذا الإطار، أكد النائب محمد كمال مرعي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، أن توطين الصناعة يمثل أولوية لتقليل فاتورة الاستيراد وتعزيز النمو الصناعى المحلي.

وتشهد بعض القطاعات بالفعل تحركات ملموسة فى هذا الاتجاه، أبرزها صناعة السيارات، حيث تعمل الحكومة على تطوير سلاسل القيمة وتشجيع الصناعات المغذية، بهدف زيادة الإنتاج المحلى إلى نحو ٢٦٠ ألف سيارة سنويًا بحلول عام ٢٠٢٦، عبر استثمارات تتجاوز ٥,٦ مليار جنيه، بما يعزز من تقليل الاعتماد على الاستيراد.

ورغم أن التصعيد العسكرى فى المنطقة أعاد تسليط الضوء على أهمية سلاسل الإمداد، فإن مسار توطين الصناعة فى مصر ليس وليد اللحظة، بل هو جزء من استراتيجية بدأت قبل الأزمات الأخيرة، إلا أنها اكتسبت زخمًا إضافيًا مؤخرًا نتيجة المتغيرات العالمية.

وتؤكد وزارة الصناعة المصرية، أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ تركز على تحويل مصر إلى مركز إقليمى للصناعة والتصدير، من خلال تحسين بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، خاصة فى الصناعات ذات القيمة المضافة.

السوق يتجاهل الارتفاع القياسى للدولار..

«البورصة حمراء» رغم صعود «العملة الخضراء»

كتبت – حنان محمد

شهدت البورصة المصرية، تراجعات قوية خلال الجلسات الماضية ليفقد رأس المال السوقى نحو ٦٣ مليار جنيه بجلستى الاثنين والثلاثاء الماضيين وذلك بالرغم من تجاوز سعر الدولار مستويات ٥٤ جنيها والذى بطبيعة الحال يكون له تأثير إيجابى على الأسهم المصرية، حيث أن ارتفاع سعر الدولار يعيد تسعير الشركات المصرية ولكن إلى الأن لم تتأثر البورصة المصرية.

وأرجع خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، سبب ذلك هو عدم تهدئة الأوضاع عالميًا وتطورها السريع فى الأحداث واتساع التوترات مما ساهم فى البيع المستمر من قبل المؤسسات الأجنبية وهروب بعض الأموال الساخنة، ورأوا أن ارتفاع أسعار الطاقة أدى الى رفع معدلات التضخم عالميًا مما سيكون له أثر سلبى على اتجاه التيسير النقدى وهذا سوف يقود العالم نحو ثبات معدلات الفائدة أو بداية جديدة لرفع الفائدة وهو ماله تأثير سلبى على البورصات بشكل عام والبورصة المصرية بشكل خاص.

قال رامى حجازى خبير سوق المال أن الأسهم المصرية على موعد مع تسعير جديد بعد ارتفاع الدولار، ولكن إلى الأن لم تتأثر الأسهم المصرية بارتفاع الدولار إلى أرقام قياسية، حيث من المتعارف عليه أن ارتفاع الدولار يعيد تسعير الشركات المصرية مرة أخرى.

وأضاف أن هناك بعض العوامل التى نقول عليها قد تؤجل التسعير ولكن لم توقف هذا التسعير الجديد وأهم هذه العوامل المؤثرة هو عدم تهدئة الأوضاع عالميًا وتطورها السريع فى الأحداث واتساع التوترات ،موضحا أنه مع اتساع الوقت وتسارع الأحداث عالميًا قد يتأثر به إمدادات الطاقة مما سيكون له تأثير سلبى فى القطاع الصناعى والإنتاجي.

ورأى أنه مع ارتفاع أسعار الطاقة بدأ التضخم فى الارتفاع مرة أخرى عالميًا مما سيكون له أثر سلبى على اتجاه التيسير النقدى وهذا سوف يقود العالم نحو ثبات معدلات الفائدة أو بداية جديدة لرفع الفائدة لمواجهة التضخم.

وأشار إلى أنه مع ارتفاع حددة التوترات الجيوسياسية من المتعارف عليه هروب بعض الأموال الساخنة وهو ما شهدناه فى جميع الأسواق منذ بداية الحرب الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية فكانت القوة البيعية وخروج بعض الأموال الساخنة عامل ضغط كبير على الأسواق ومنها السوق المصري.

ورأى أنه مع كل هذه العوامل هناك عامل مهم وهو أن تسعير الأسهم المصرية أمام ارتفاع الدولار ليس لحظى أى انه لا يحدث بمجرد ارتفاع الدولار ولكن السوق المصرى يترقب هل هذا الارتفاع مؤقت أمام خروج بعض رؤس الأموال الأجنبية أم أنه تسعير جديد للدولار مقابل الجنيه المصري.

وتابع أن تفاعل أسهم الشركات المصرية مع ارتفاع الدولار وإعادة تسعير الشركات مقترن بهذه العوامل التى تترقبها الشركات المصرية مما سيكون لها أثر فى التأخر بعض الوقت فى عملية التسعير الجديد للشركات المصرية مقابل الدولار

وأوضح أيمن الزيات خبير سوق المال أنه مما لاشك فيه أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران ألقت بظلالها وتأثيرها السلبى على الاقتصاد المصرى ككل مما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري.

وأضاف أن ذلك أثر بالسلب على البورصة المصرية مع أنه من الطبيعى أن ينعكس ذلك إيجابيا على أسعار الأسهم مع إعادة تقييم الأصول بعد تغير سعر الصرف لكن لم ينعكس ذلك على أسعار الأسهم لأسباب منها البيع المستمر من قبل المؤسسات الأجنبية منذ بداية الحرب وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الأسهم القيادية قبل الحرب والتى كانت مسعرة على سعر دولار أعلى من الرسمى .

وأشار إلى أنه مع نقص السيولة حيث أن الأفراد المصريين سيولتهم ضعيفه والأجانب مازلوا حذرين فى الدخول مما جعل القوه الشرائية ضعيفة ومع ارتفاع أسعار الدولار فهناك شركات تستفيد من ذلك وهى الشركات التى تقوم بالتصدير والتى تكون إيراداتها بالدولار

أما الغير مستفيده هى التى تقوم باستيراد مدخلات إنتاجها أو الشركات التى عليها مديونيات دولارية مما يجعل هناك تباين بين القطاعات.

ورأى أنه مازالت هناك حاله من عدم اليقين مسيطرة مع استمرار الحرب الذى يضغط على البورصة المصرية بالإضافة إلى حالة الحذر وأيضا انتظار هل أسعار الصرف ستستقر وهل سيقوم البنك المركزى برفع أسعار الفائدة مع زيادة التضخم.

وتابع أنه بالرغم من ذلك فمن المتوقع الممكن ارتفاع أسعار بعض القطاعات مثل البتروكيماويات والأسمدة والطاقه والتى تقوم بالتصدير مع ارتفاع أسعار البترول وزيادة أسعار الأسمده عالميًا مع توقف بعض مصانع المنطقة بسبب الحرب..

ورأى أن السوق فى حاجة إلى محفزات بعد انتهاء الحرب مثل الطروحات الحكومية القوية لشركات كبيرة و دخول الأجانب مرة اخرى مع استقرار أسعار الصرف.

النفط والأسعار يضربان الأمريكان..

«ترامب» يخسر الحرب بـ«سلاح اقتصادى»

كتب- محمود نبيل:

على الرغم من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد فى العالم، فإن ذلك لم يحل دون تأثرها بالحرب التى شنتها برفقة إسرائيل ضد إيران، وهو ما ينعكس بوضوح على مؤشرات النمو، ومستويات التضخم، وحركة الأسواق المالية.

التأثر الأبرز بطبيعة الحال كان من نصيب أسواق النفط، إذ تشير تحليلات صادرة عن Brookings Institution إلى أن صدمات أسعار النفط الناتجة عن التوتر مع إيران تؤدى إلى موجات تضخم داخل الولايات المتحدة، ما يضع صناع القرار الاقتصادى فى البلاد، وتحديدًا الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) أمام خيارات صعبة، مثل رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، وهو ما قد يبطئ النمو الاقتصادى ويزيد من احتمالات الركود.

ارتفاع أسعار النفط لا يتوقف عند زيادة سعر البنزين، بل يمتد إلى معظم مفاصل الاقتصاد الأمريكي.

فتكاليف النقل ترتفع، ما يؤدى إلى زيادة أسعار السلع الغذائية والمنتجات الاستهلاكية، كما ترتفع تكلفة الشحن والتصنيع. ووفق تحليلات Brookings Institution، فإن كل زيادة كبيرة فى أسعار النفط تُترجم إلى موجة تضخمية واسعة، تقلل من القوة الشرائية للمواطن، خاصة فى الطبقة المتوسطة، التى تعتمد بشكل كبير على السيارات فى تنقلاتها اليومية.

وحسب وكالة أنباء «أسوشيتد برس» الأمريكية، أدت الحرب مع إيران إلى موجة ارتفاعات حادة فى الأسعار داخل الولايات المتحدة، كان أبرزها فى قطاع الطاقة. فمع تعطل إمدادات النفط العالمية، قفزت أسعار البنزين إلى أكثر من ٤ دولارات للجالون، وهو أعلى مستوى منذ سنوات، بزيادة كبيرة منذ بداية التصعيد.

ورغم الطفرة فى إنتاج النفط الصخرى داخل الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، فإن خبراء Council on Foreign Relations يؤكدون أن هذا الاكتفاء النسبى لم يعزل الاقتصاد الأمريكى عن صدمات النفط العالمية، لا سيما وأن فالشركات الأمريكية تبيع وتشترى وفق الأسعار الدولية، كما أن أى ارتفاع عالمى يخلق حافزًا للتصدير بدلًا من خفض الأسعار محليًا، ما يعنى أن المواطن الأمريكى يظل عرضة لتقلبات السوق الدولية، حتى لو كان النفط يُنتج داخل بلاده.

ووفقًا لصحيفة نيويورك بوست، تتوقع تقارير اقتصادية أن تؤدى الحرب إلى ارتفاع معدل التضخم فى الولايات المتحدة إلى مستويات تتجاوز التوقعات السابقة، حيث قد يصل إلى أكثر من ٤٪ فى حال استمرار الصراع. هذا الارتفاع مدفوع بشكل أساسى بزيادة أسعار الطاقة والسلع الأساسية، ما يضع الاقتصاد الأمريكى تحت ضغط مزدوج: ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو.

تشير تقارير أمريكية إلى أن المستهلكين بدأوا بالفعل يشعرون بالأزمة، حيث ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل واضح، مع زيادة أسعار الوقود والسلع اليومية.

وفى سياق متصل، أشارت شبكة «سى بى إس» الأمريكية، إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة يقلل من الدخل المتاح للإنفاق، ما يدفع الأسر إلى تقليل الاستهلاك وتأجيل قرارات الشراء، وهو ما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.

تشير تحليلات Pew Research Center إلى أن ارتفاع الأسعار الناتج عن صدمات الطاقة يضغط بشكل أكبر على الطبقة المتوسطة، التى تخصص نسبة كبيرة من دخلها للإنفاق على الوقود والغذاء. ومع استمرار الحرب، تتآكل القدرة الشرائية لهذه الفئة، ما يوسع الفجوة الاقتصادية داخل المجتمع الأمريكي.

بحسب تقارير Harvard Business Review، تميل الشركات الأمريكية فى أوقات الأزمات إلى نقل ارتفاع التكاليف–خصوصًا الطاقة والنقل–إلى المستهلك النهائي. هذا السلوك يؤدى إلى موجة "تضخم مدفوع بالتكاليف"، حيث لا يكون الطلب هو السبب، بل زيادة تكلفة الإنتاج نفسها.

تؤكد تحليلات صادرة عن وزارة الزراعة الأمريكية، أن أسعار الغذاء تتأثر بشكل غير مباشر بارتفاع الطاقة، حيث تعتمد الزراعة على الوقود فى تشغيل المعدات والنقل والتخزين. ومع ارتفاع هذه التكاليف، ترتفع أسعار المنتجات الغذائية، ما يزيد الضغط على المستهلكين.

استمرارية العمليات دون تعطيل..

«الأونلاين» يحمى «التداول» من تأثير «العمل عن بُعد»

كتب- طه نبيل

تسببت الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز فى ارتفاع كبير بأسعار الطاقة، إذ ارتفعت أسعار النفط من مستوى ٧٠ دولارًا للبرميل إلى أكثر من ١٠٠ دولار، مما دفع الحكومة المصرية إلى رفع سعر البنزين واتخاذ إجراءات ترشيدية لتوفير الطاقة.

وبدأت الحكومة المصرية تطبيق نظام العمل عن بُعد يوم الأحد من كل أسبوع خلال شهر أبريل لعام ٢٠٢٦، ضمن حزمة إجراءات تستهدف خفض استهلاك الوقود والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي.

القرار يستثنى القطاعات الحيوية مثل الإنتاج الغذائى والخدمات الصحية والتعليم والنقل، ويفتح الباب أمام تساؤلات حول انعكاساته على أداء البورصة المصرية، خاصة فيما يتعلق بمعدلات السيولة وسلوك المستثمرين.

«البورصجية» استطلعت آراء خبراء سوق المال حول تأثير ذلك على السوق. وقال إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال، إن تطبيق العمل عن بُعد لن يؤثر على عمليات التداول، مؤكدًا أن الاعتماد على التكنولوجيا يجعل السوق قادرًا على الحفاظ على استمرارية العمليات دون أى تعطيل.

ورأى محمد جاب الله، خبير أسواق المال، أن العمل عن بُعد يصلح فقط للمكاتب الخلفية للشركات، بينما قد لا يصلح للمكاتب الأمامية والأنشطة الأساسية. وأكد أن الاعتماد على الأنشطة الإلكترونية والأونلاين أصبح السمة الغالبة فى السوق، مما يقلل من أى تأثير محتمل على التداول أو أداء الشركات.

وقال محمد عبدالهادي، مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، إن البورصة المصرية تأثرت بالتوترات الجيوسياسية العالمية، واستمرار الحرب الإيرانية الأمريكية أثر على أسعار الدولار وإيرادات قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج، ما انعكس سلبًا على معدلات التضخم وقد ينعكس على استراتيجيات البنك المركزى فى السياسة النقدية.

وأضاف أن التراجع فى أسواق الأسهم العالمية، ولا سيما القطاعات التكنولوجية والسياحية والصناعية، أثر أيضًا على المستثمرين الأجانب فى السوق المحلي، وتسبب فى تسجيل انخفاضات واضحة فى مؤشرات مثل EGX٣٠ و EGX٧٠.

وأشار عبدالهادى إلى أن البورصة المصرية تعتمد على عمليات إلكترونية وبرامج أونلاين تقلل من أى تأثير محتمل للعمل عن بُعد، مع بعض الترقب للمستثمرين الذين يتعاملون مباشرة مع الشركات.

ولفت إلى أن زيادة ساعات التداول صعبة حاليًا بسبب الترقب المرتبط بالنشاط الاقتصادى العالمى والاضطرابات الدولية، مؤكدًا أن أى تمديد لساعات التداول يجب أن يتم فقط فى أسواق مستقرة ومضمونة.

وقال مينا رفيق، مدير حسابات العملاء فى شركة برايم لتداول الأوراق المالية وخبير سوق المال، إن العمل عن بُعد يهدف بشكل أساسى إلى ترشيد استهلاك الطاقة، تمامًا كما جرى تقليل ساعات عمل المحلات التجارية.

وأوضح أن الشركات التى تعتمد على الأونلاين مثل التحليل المالى والبحث يمكن لموظفيها العمل من المنزل دون توقف، بينما الشركات التى تتطلب تعاملات نقدية مباشرة أو تنفيذ عمليات فعلية ستواجه صعوبة فى الالتزام الكامل بالقرار.

وأضاف رفيق أن تأثير العمل عن بُعد على البورصة محدود، موضحًا أن الأسواق متأثرة أكثر بالتوترات العالمية الحالية، بما فى ذلك الحرب الإيرانية الأمريكية وتقلبات أسواق الطاقة، وأن القرار الحكومى يساهم فقط فى ترشيد الطاقة دون تعطيل نشاط الشركات أو التداولات.

وأشار إلى أن العمل عن بُعد يمثل فرصة صحية ومرنة للوظائف التى يمكن تنفيذها أونلاين، لكنه لا يرفع السيولة فى السوق بشكل مباشر، مع استمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء البورصة المصرية.

هل يصل الدولار إلى 60 جنيهًا خلال 2026؟

كتبت : منال عمر

وصل سعر الدولار خلال تعاملات الأسبوع الحالى إلى مستويات قياسية بالبنوك المصرية ليهبط الجنيه إلى أدنى مستوى تاريخى على الإطلاق وسط تزايد حالة عدم اليقين للحرب الأمريكية الإيرانية وتبعاتها السلبية على المنطقة قبل أن يعكس اتجاهه فى آخر يومين بالأسبوع للصعود.

قال مصرفيون إن كافة السيناريوهات بصعود أو انخفاض الدولار مفتوحة فى ظل حالة عدم اليقين من الحرب الأمريكية الإيرانية.

قال محمد عبد العال الخبير المصرفى، أنه من الصعب التوقع بوصول سعر الدولار إلى نقطة محددة فى ظل ضبابية أجواء الحرب.

وأوضح أن فى حال استمرار الحرب ستزيد الضغوط على الجنيه وسينخفض مقابل الدولار ولكن فى حال التوصل لاتفاق لوقف الحرب سيعود المستثمرين مجددا ويعكس الدولار اتجاهه الصعودى إلى انخفاض وسط وفرة النقد الأجنبي.

توقعت مؤسسة ستاندر آند بورز العالمية ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه إلى ٥٨,٣ جنيه خلال العام المالى المقبل الذى يبدأ فى يوليو ٢٠٢٦ على أن يصل إلى ٦٤,٥ جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٨-٢٠٢٩.

وقال رئيس أحد البنوك، إن التهاب الأوضاع بالمنطقة تزيد من ضغوط العملات الناشئة ومنها مصر وقد يصل الدولار إلى مستوى أعلى من ٥٥ جنيها فى حال تصاعد توتر الحرب.

«التجارى الدولى» يحافظ على صدارة أكبر الشركات قيمة بالبورصة

حافظ البنك التجارى الدولى (CIB) على صدارة لأكثر الشركات المدرجة قيمة فى بورصة مصر، بقيمة سوقية بلغت ٩,٦ مليار دولار بنهاية يناير الماضي، وفق قائمة فوربس الشرق الأوسط حول «أكبر ٥٠ شركة فى مصر من حيث القيمة السوقية لعام ٢٠٢٦».

وقد ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة فى السوق المصرية إلى ٦٧,٣ مليار دولار، فى نهاية يناير ٢٠٢٦، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، بزيادة تجاوزت ٤٠٪.

وقادت أكبر ٥٠ شركة من حيث القيمة السوقية فى مصر لعام ٢٠٢٦، معظم هذا الزخم، بقيمة سوقية مجمعة بلغت ٥٥,٨ مليار دولار، أى نحو ٨٣٪ من إجمالى السوق.

ويعد قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلًا بـ١٤ شركة، وقيمة سوقية إجمالية بلغت ٢١,٢ مليار دولار، متقدمًا على القطاع الصناعى الذى حلّ ثانيًا بـ١١ شركة، وقيمة سوقية إجمالية بلغت ١٢,٤ مليار دولار.

وفى المركز الثانى على مستوى القائمة جاءت مجموعة طلعت مصطفى بقيمة سوقية ٣,٨ مليار دولار تليها مجموعة السويدى إليكتريك بقيمة سوقية ٣,٦ مليار دولار، والمصرية للاتصالات بقيمة ٢,٩ مليار دولار والشرقية للدخان «إيسترن كومباني» بقيمة ٢,٤ مليار دولار.

أرباح «بنك نكست» تقفز إلى 3.2 مليار جنيه بنمو 80% خلال 2025

اختتم بنك نكست عام ٢٠٢٥ محققاً نموًا قياسياً وأداءً مالياً قوياً، حيث ارتفعت أرباحه بنسبة ٨٠٪ لتصل إلى نحو ٣,٢ مليار جنيه.

ويُعزى هذا الأداء المتميز إلى تحسن صافى الأرباح التشغيلية وتوسّع قاعدة الإيرادات، ما يعكس قدرة البنك على التكيّف مع متطلبات السوق وتحقيق قيمة مضافة للعملاء.

وارتفع صافى الأرباح التشغيلية بنسبة ٥١٪، لتبلغ ٧,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٥. كما ارتفع صافى الدخل من العائد بنسبة ٢٩٪، ليسجل ٥ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٢٥.

وبلغ إجمالى قروض الشركات ٣٣,٤ مليار جنيه بزيادة ٥١٪، فيما ارتفعت إجمالى قروض وتسهيلات العملاء إلى ٥١,٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٥٨٪.

وسجلت قروض الأفراد ١٧,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٧٤٪، مما يعكس التزام البنك بدعم النشاط الاقتصادى وتلبية احتياجات مختلف العملاء.

على جانب آخر، ارتفعت حقوق الملكية إلى ١٥,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ٨٧٪، فيما وصلت إجمالى الأصول إلى ١٠٠,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٧٪.

وارتفع إجمالى ودائع العملاء إلى ٧٩,٩ مليار جنيه بنمو ١٧٪، ومعدل كفاية رأس المال عند ٢٢٪، وقام البنك بتعزيز شبكة خدماته بعدد ٣٦ فرعًا و١٤٥ ماكينة صراف آلي.

وتعكس هذه النتائج القوية استراتيجية نمو مستدامة واستثمارات فعّالة فى تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز تجربة العملاء، ما يعزز مكانة بنك نكست كأحد أبرز المؤسسات المالية فى مصر.

«عمرو النقلى» نائبًا لرئيس قطاعات الأعمال فى بنك مصر

أعلن بنك مصر، عن تعيين عمرو محمد زكى النقلي، فى منصب نائب الرئيس التنفيذى لقطاعات الأعمال بالبنك.

ويمتلك عمرو النقلي، خبرة مصرفية ممتدة، حيث شغل منصب كبير مسؤولى الأعمال للشركات والمؤسسات المالية والحكومات فى بنك ABC، وقاد خلال هذه الفترة العديد من المبادرات الاستراتيجية التى أسهمت فى تطوير الأعمال المصرفية وتعزيز نموها.

كما يتمتع بخبرة واسعة فى مجالات الاستثمار، وائتمان الشركات، والقروض المشتركة، حيث تولى قيادة أنشطة الأعمال المصرفية عبر أكثر من ١٥ سوقًا فى خمس قارات، محققًا نموًا ملحوظًا فى حجم الأعمال، إلى جانب قيادته لعدد من مبادرات التحول الرقمى فى العمليات المصرفية وتجربة العملاء.

وشغل النقلى كذلك منصب رئيس مجلس إدارة بنكين تابعين لمجموعة بنوك ABC، من بينهما بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث اضطلع بدور محورى فى الإشراف الاستراتيجى وتعزيز الحوكمة وتوجيه القرارات التشغيلية والتجارية.

كما تولى سابقًا عددًا من المناصب القيادية فى كل من سيتى بنك وبنك المشرق، واكتسب خلالها خبرات متقدمة فى مجالات التمويل الهيكلى وتطوير الأعمال على المستوى الإقليمي.

6.4 مليار جنيه أرباحًا بنمو 13%..

«بنك قناة السويس» يحقق معدلات نمو قوية خلال 2025

عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس برئاسة عمرو طنطاوي، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين. وقامت الجمعية العامة العادية باعتماد القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وقال عمرو طنطاوي، رئيس مجلس الإدارة، إن النتائج التى حققها البنك خلال عام ٢٠٢٥ تعكس قوه مركزه المالى ونجاح رؤيته فى تحقيق نمو متوازن، مشيرًا إلى استمرار دعم مجلس الإدارة لخطط التوسع وتعزيز القدرات التشغيلية والتكنولوجية، بما يدعم تحقيق نمو مستدام، مؤكدًا ثقته فى قدرة الإدارة التنفيذية وفريق عمل البنك على مواصلة تحقيق المزيد من الإنجازات خلال الفترة المقبلة.

وقال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب، أن الأداء القوى الذى حققه البنك خلال عام ٢٠٢٥ يعكس حجم الجهود التى بُذلت على مستوى مختلف قطاعات البنك، كما تعكس نجاح الاستراتيجية التى تبناها البنك خلال الفترة الماضية.

وأكدت الجمعية دعمها الكامل لاستراتيجية البنك خلال المرحلة المقبلة، بما يتضمنه ذلك من مواصلة تطوير الخدمات المصرفية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وترسيخ مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، كما أعربت عن ثقتها فى قدرة البنك على مواصلة تحقيق أداء قوى خلال عام ٢٠٢٦، بما يعزز مكانته فى القطاع المصرفى المصري.

وحقق بنك قناة السويس معدلات نمو قوية فى مختلف المؤشرات الرئيسية بنهاية عام ٢٠٢٥. فقد ارتفعت صافى الأرباح إلى ٦,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة بنحو ٥,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤ محققاً نسبة نمو قدرها ١٣٪ وذلك مدعوما بزيادة صافى الدخل من العائد بنسبة ٥٦٪ ليصل الى ٨,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٥,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤.

كما ارتفع إجمالى المركز المالى أرتفع للبنك بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٢٧٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٨٠ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٢٤، مدفوعًا بزيادة قوية فى حجم الودائع بنسبة ٥٤٪ لتصل إلى ٢٠٩ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ١٣٥ مليار جنيه بنهاية العام السابق.

وارتفعت محفظة القروض والتسهيلات بنسبة نمو ٦٣٪ لتصل إلى ١٢٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ٧٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع صافى محفظة قروض الشركات بنسبة ٦٠٪ لتصل الى ١١٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٧٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٤. بينما ارتفعت محفظة التجزئة المصرفية بنسبة ١١٤٪ لتصل إلى ١١,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة ب ٥,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٤.

وعزز بنك قناة السويس دوره فى تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث سجلت أجمالى محفظة القروض المباشرة نموًا قويًا لتتجاوز ١١٥ مليار جنيه، بمعدل نمو ٥٦٪ مدفوعة بزيادة التمويل الموجه لقطاعات البنية التحتية، التصنيع، الطاقة، السياحة، والتكنولوجيا المالية. كما ارتفعت ودائع الشركات إلى أكثر من ١٧٢ مليار جنيه، بزيادة ٥٠٪، مع استقطاب نحو ١٦٠ عميلاً جديدًا وتنفيذ عددًا من الصفقات التمويلية المشتركة والهيكلية لدعم مشروعات قومية وتوسعات كُبرى للقطاع الخاص.

وعزز البنك حضوره فى سوق القروض المشتركة والتمويل المهيكل، حيث قاد ٨ عمليات تمويل مشترك وتمويل مهيكل بقيمة نحو ١٤,٥ مليار جنيه، متضمنه قيادة ٣ صفقات تمويل مُهيكل بقيمة تقارب ٣,١ مليار جنيه، وبلغ إجمالى محفظة القروض المشتركة والتمويل المهيكل إلى ٢٢,٧ مليار جنيه، موزعة على ٤٢ عملية، إلى جانب تنفيذ أول عملية شراء محافظ بقيمة ٢ مليار جنيه، إلى جانب إقامة شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية.

وحقق قطاع التجزئة المصرفية نموًا خلال عام ٢٠٢٥، حيث ارتفعت محفظة تمويل الأفراد بنسبة ١١٤٪، وودائع الأفراد بنسبة ٧٧٪، كما ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة ٢٣٪.

كما سجلت محفظة بطاقات الائتمان نموًا بنسبة ٨٦٪، بينما ارتفعت معاملات ماكينات الصراف الآلى بنسبة ٣١٪.

بنك مصر يضيف «خدمة سلاسل الإمداد والتمويل» إلى الإنترنت البنكى للشركات

أعلن بنك مصر إضافة خدمة "سلاسل الإمداد والتمويل" إلى خدمات الإنترنت البنكى للشركات، فى خطوة تستهدف دعم الموردين وتسهيل المعاملات المالية على الشركات، بما يعزز كفاءة قطاع الأعمال فى السوق المصرية، فى إطار استراتيجيته المستمرة للابتكار وتقديم أحدث الحلول المصرفية الرقمية.

وتعكس هذه الخطوة ريادة بنك مصر فى مجال التحول الرقمي، وحرصه على تقديم حلول مصرفية مبتكرة تواكب التطورات الحديثة، وتلبى احتياجات الشركات بمختلف أحجامها، بما يساهم فى دعم بيئة الأعمال وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وتوفر الخدمة الجديدة تجربة رقمية سلسة وذكية تساعد الشركات على تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة المدفوعات، إلى جانب تعزيز قدرتها على إدارة السيولة بمرونة وفعالية، ما يتيح لها التركيز على التوسع وتطوير أعمالها بدلًا من الانشغال بالإجراءات التشغيلية اليومية.

كما تمكّن الخدمة الشركات من إدارة عملياتها المالية بشكل رقمى متكامل، بداية من رفع الفواتير إلكترونيًا، مرورًا بمتابعة دورة الموافقات والسداد، وصولًا إلى تنفيذ المدفوعات بسهولة وأمان عبر المنصة الإلكترونية.

وتتيح الخدمة للشركات الاحتفاظ بسيولتها لفترات أطول، وهو ما يسهم فى تحسين رأس المال العامل، ويدعم قدرتها على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار فى الأنشطة التشغيلية والتوسعية.

وفى الوقت نفسه، تضمن الخدمة سداد مستحقات الموردين فى مواعيدها، بما يعزز الثقة والتعاون بين أطراف سلسلة الإمداد، ويدعم استقرار العلاقات التجارية واستدامتها.

كما تمنح الخدمة الشركات مرونة مالية أكبر، وتقلل من المخاطر المرتبطة بإدارة العمليات المالية، فضلًا عن دعم التدفقات النقدية بما يضمن استمرارية النشاط التجارى والتوسع بشكل أكثر استدامة.

وأكد أحمد القاضي، رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات ببنك مصر، أن إطلاق الخدمة يأتى فى إطار حرص البنك على تقديم حلول رقمية مبتكرة تلبى تطلعات العملاء، وتواكب أحدث المعايير العالمية فى مجال التمويل الرقمي.

وأضاف أن البنك يواصل دمج التكنولوجيا المتطورة فى مختلف معاملاته المصرفية، بما يعزز من كفاءة الخدمات المقدمة، ويدعم الدور الحيوى للقطاع المصرفى فى خدمة الاقتصاد الوطني.

وأشار القاضى إلى أن الخدمة تمثل حلًا تمويليًا متكاملًا للشركات الكبرى والمتوسطة، حيث تتيح سداد فواتير الموردين بشكل فورى مع الحفاظ على السيولة لفترة أطول، بما يدعم مصالح الشركات والموردين فى الوقت نفسه.

ويواصل بنك مصر العمل على تطوير خدماته وتعزيز مكانته فى السوق المصرفية، من خلال تقديم حلول متطورة تلبى احتياجات العملاء، بما يعكس التزامه المستمر بـ التنمية المستدامة ودعم مسيرة النمو والرخاء فى مصر.

ضوابط عمل بالبنوك «عن بُعد» يوم الأحد

قرر البنك المركزى المصرى تفعيل آلية العمل عن بعد يوم الأحد من كل أسبوع خلال شهر أبريل ٢٠٢٦ وفقاً لما ترى البنوك، وذلك بما لا يؤثر على خدمة العملاء وتقديم الخدمات المصرفية بالفروع.

ويأتى ذلك القرار وسط التطورات الجيوسياسية الحالية وما تشهده المنطقة من أحداث جارية، وتماشياً مع توجهات الدولة نحو مواجهة تداعيات الظروف الاقتصادية والتوترات الإقليمية.

وبحسب كتاب دورى صادر ، فإن ذلك القرار يجب أن تراعى البنوك ضمان استمرارية حركة العمل فى الإدارات المرتبطة فى المركز الرئيسى مع الالتزام بما يلي:

- استمرار مراكز الاتصال لدى البنوك للرد على استفسارات العملاء.
- الالتزام بمتابعة التغذية الفورية لماكينات الصراف الآلى وإجراء الصيانة الدورية لها والتواصل مع شركات نقل الأموال.
- التأكد من الكفاءة التشغيلية للقنوات الإلكترونية المختلفة بشكل مستمر ورفع مستوى مراقبة الأمن السيبرانى للأنظمة،

وأشار المركزى إلى أنه سيتم إعادة النظر بعد انتهاء شهر.

وأكد ٤ رؤساء بنوك، أن قرار البنك المركزى المصرى بتطبيق نظام العمل عن بعد يوم الأحد من كل أسبوع خلال شهر أبريل ٢٠٢٦، لا يشمل فروع البنوك التى تتعامل مباشرة مع العملاء.

وأوضح نائب رئيس أحد البنوك الحكومية الكبرى أن جميع فروع البنوك ستواصل العمل يوم الأحد وفق المواعيد الرسمية المعتادة لاستقبال الجمهور، دون أى تغيير، لضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية للجمهور.

وأشار رئيس آخر لأحد البنوك الخاصة إلى أن تطبيق العمل عن بعد سيقتصر على الإدارات والفروع التى لا تقدم خدمات مباشرة للعملاء، على أن يتم ذلك بنظام التناوب بين الموظفين، بما يضمن استمرارية العمل بكفاءة.

هل يقضى على أزمة الأسعار؟..

«الإيجار التمليكى».. «تصالح حكومى» مع سوق العقارات

كتب - أدهم عبدالفتاح

قامت الحكومة مؤخرًا بطرح وحدات سكنية بنظام الإيجار التمليكي، فى إطار توجهها نحو تبنى حلول غير تقليدية تستهدف تخفيف الأعباء عن المواطنين، عبر آلية تجمع بين الإيجار والتملك فى آن واحد.

ويأتى هذا التوجه فى وقت تشهد فيه أسعار العقارات ارتفاعًا ملحوظًا، ما يجعل امتلاك وحدة سكنية أمرًا صعبًا لشريحة واسعة من المجتمع، خاصة من محدودى ومتوسطى الدخل ومع قرب تنفيذ تطبيق قانون الايجار القديم.

ويعد الإيجار التمليكى أحد الحلول التى تراهن عليها الحكومة لتحقيق التوازن فى سوق الإسكان، وضمان حق السكن الملائم لكافة المواطنين .

ما هو نظام الإيجار التمليكي؟

يعتمد نظام الإيجار التمليكى على إتاحة وحدة سكنية للمواطن مقابل دفع إيجار شهري، على أن يُحتسب جزء من هذا الإيجار ضمن ثمن الوحدة، بما يتيح للمستفيد تملكها بشكل كامل بعد مرور فترة زمنية محددة. ويُعد هذا النموذج حلًا وسطًا بين الإيجار التقليدى الذى لا يمنح أى عائد ملكي، والشراء المباشر الذى يتطلب مقدمًا ماليًا كبيرًا .

ويستهدف النظام بشكل أساسى محدودى ومتوسطى الدخل، الذين يجدون صعوبة فى تدبير مقدمات الحجز أو الالتزام بأقساط مرتفعة ضمن أنظمة التمويل العقارى التقليدية.

يبقى نظام الإيجار التمليكى تجربة واعدة تحمل فى طياتها فرصًا حقيقية لتخفيف أزمة السكن، خاصة إذا تم تطبيقها بكفاءة وشفافية. فهو يمنح المواطنين فرصة للانتقال من مرحلة الإيجار إلى التملك تدريجيًا، دون ضغوط مالية كبيرة فى البداية.

وفى النهاية، فإن الحكم على نجاح التجربة سيظل مرهونًا بمدى قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين على أرض الواقع، وتحقيق التوازن المطلوب فى سوق الإسكان، فى ظل تحديات اقتصادية لا تزال تلقى بظلالها على مختلف القطاعات.

وأكدت الجهات المعنية أن الوحدات المطروحة تأتى بمساحات متنوعة لتناسب احتياجات الأسر المختلفة، مع تسهيلات فى السداد وفترات سداد طويلة، إضافة إلى معايير واضحة لاختيار المستحقين لضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

فى المقابل، يطالب مواطنون بمزيد من الشفافية فى شروط التقديم وآليات التخصيص، إلى جانب ضرورة مراعاة قرب المشروعات من مناطق العمل والخدمات الأساسية.

ويرى إسلام رجب مستشار عقارى وخبير عقارى أن هذه الخطوة قد تسهم فى تنشيط السوق العقاري، وتقليل العشوائيات، وتوفير بيئة سكنية مستقرة للمواطنين، خاصة فى ظل التحديات الاقتصادية الحالية وارتفاع أسعار الوحدات السكنية.

يرى محمد سعيد أحد المحللون فى سوق العقارات أن الإيجار التمليكى لا يمكن اعتباره حلًا سحريًا لأزمة الإسكان، لكنه يمثل جزءًا مهمًا من منظومة حلول متكاملة. فالأزمة فى جوهرها ترتبط بعوامل متعددة، منها النمو السكاني، وارتفاع تكلفة البناء، وتفاوت مستويات الدخل.

Zomra East أول المشروعات..

VIE COMMUNITIES تحالف مصرى إماراتى جديد بالسوق العقارى

أعلنت شركة VIE COMMUNITIES عن إنطلاقها فى السوق المصرية بخطط وأفكار مبتكرة تسهم فى تقديم قيمة مضافة للقطاع العقارى المصرى .

وأوضح أن الشركة أنطلقت برأس مال مليار جنيه ، وتستعد لإطلاق أول مشروعاتها بالسوق المصرية وهو الجزء الخدمى من Zomra East والذى يتم تنفيذه بالشراكة مع شركة Nations of sky للاستثمار والتطوير العمرانى وهى الشركة المطورة لكومباوند Zomra East بالتجمع الخامس .

ومن جانبه قال المهندس تامر نبيل – نائب رئيس مجلس إدارة شركة «نيشنز أوف سكاى للاستثمار والتطوير العمراني-مصر» ، أن الشراكة الاستراتيجية – core developments مع شركة «VIE COMMUNITIES » تمثل اضافة هامة للقطاع العقارى لما يتسم به كلا من الشركتين من خبرات تطويرية وتنفيذية وتسويقية وهو مايسهم فى تنفيذ مشروع مبتكر يضيف الى القطاع من حيث القيمة والعوائد .

وأشار الى أن شركة VIE COMMUNITIES تتولى تطوير الجزء الخدمي بالكامل من المشروع ويقام على مساحة ٦٥ فداناً ويضم أجزاء تجارية وادارية وفندقية وترفيهية ونادى وبرج بأرتفاع ٩٠ متر ،و يتم التنفيذ على ٤ مراحل و من المقرر تسليم المرحلة الأولى خلال عامين .

واوضح أن مشروع Zomra East يتسم بالتواجد بأحد أميز مواقع التجمع الخامس بمنطقة الجولدن سكوير بأعلى نقطة فى التسعين الشمالي.

و فيما يتعلق بالمبيعات والجدول الزمنى للتنفيذ قال الدكتور هيثم سمير الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة VIE COMMUNITIES : أن حجم المبيعات المستهدفة للجزء الخدمى بـ Zomra East تقدر بـ ٩١ مليار جنيه .

و من المقرر افتتاح النادى بالمشروع خلال عامين وتسليم الجزء التجارى والإدارى بالكامل فى ٤ سنوات على أن يتم تسليم المرحلة الأولى منه خلال عامين ، بينما سيتم الإنتهاء من البرج خلال ٥ سنوات .

Kulture Developments تتفق مع «ڤودافون بيزنس» لرقمنة مشروع Patterns

أعلنت شركة Kulture Developments عن توقيع شراكة استراتيجية مع ڤودافون بيزنس لتقديم باقة متكاملة من الحلول الرقمية وحلول البنية التحتية الذكية بمشروعها متعدد الاستخدامات «Patterns» بالتجمع الخامس.

وقال محمد عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لشركة Kulture Developments: «إنّ الشراكة مع ڤودافون بيزنس تمثل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الشركة لتطوير مشروع «Patterns» وفق أحدث المفاهيم العالمية المطبقة فى إدارة وتشغيل المشروعات متعددة الاستخدامات، لذا وقع اختيارنا على ڤودافون بيزنس التى تتمتع بخبرة عالمية وسابقة أعمال متميزة فى هذا التخصص، وهو ما يعكس رؤية الشركة وخطتها للتعاون مع كيانات متميزة لتطوير المشروع.»

وفى إطار هذا التعاون، ستقوم ڤودافون بيزنس بتقديم باقة متكاملة من الخدمات تشمل الإنترنت فائق السرعة، وحلول الربط الآمن للشركات متعددة الفروع، وأنظمة إدارة المبانى الذكية، بالإضافة لتطبيقات الذكاء الاصطناعى التى ستساهم فى تحسين العمليات اليومية وتعزيز تجربة العملاء، الى جانب حلول متقدمة لأمن المعلومات وترشيد استهلاك الطاقة.

وأوضح محمد عبدالحميد أن المشروع يشغل مساحة تبلغ نحو ١١،٠٠٠ متر مربع، بإجمالى مساحات بنائية تصل إلى نحو ٢٠،٠٠٠ متر مربع، ويضم أنشطة تجارية وإدارية وطبية، مشيرًا إلى أن الشركة حرصت على اختيار موقع استراتيجى للمشروع على أحد أهم المحاور الرئيسية فى التجمع الخامس بما يعزز مزاياه الاستثمارية، خاصة مع إطلالته على شارعين رئيسيين وقربه من مقرات رسمية ومناطق سكنية راقية ومراكز تجارية كبرى.

وأضاف أنه تم التعاون مع مكتب رائف فهمى ليتولى وضع التصميم المعمارى للمشروع، وهو

أحد بيوت الخبرة المعمارية اللامعة فى عالم التصميمات الهندسية، حيث يقدم من خلال هذا المشروع نموذجًا معماريًا بطابع أوروبى عصرى يواكب متطلبات السوق الحديثة، لافتًا إلى أن المشروع يجمع بين المبانى المستقلة والمتصلة لتوفير مرونة تشغيلية عالية لمختلف الأنشطة.

وأشار إلى أن «Patterns» يضم وحدات بمساحات متنوعة تبدأ من ٥٠ مترًا مربعًا للمكاتب الإدارية، و٣٥ مترًا مربعًا للعيادات، و٦٠ مترًا مربعًا للمحال التجارية، بالإضافة إلى باقة متكاملة من الخدمات تشمل مطاعم وكافيات وبنوك وصيدليات ومعامل وعلامات تجارية مميزة.

وأكد أن إدماج الحلول الذكية فى المشروع يعكس التزام الشركة بدعم توجه الدولة نحو التحول الرقمي، مشددًا على أن البنية التحتية التكنولوجية لم تعد عنصرًا تكميليًا، بل أصبحت ركيزة أساسية فى تقييم أى مشروع عقارى حديث.

«مدينة مصر» تحصد «جائزة أثر» لأفضل الممارسات فى الاستدامة والمسؤولية المجتمعية

حصدت شركة مدينة مصر «جائزة أثر» لأفضل الممارسات فى الاستدامة، وجائزة التميز فى المسؤولية المجتمعية للشركات خلال الدورة الثانية من جوائز "أثر"، فى خطوة تعكس التزامها العميق بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الإنسانية والاقتصادية، كما وقعت مدينة مصر مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بجامعة كوفنترى فى مصر لتعزيز التعاون الأكاديمي

وفى إطار استراتيجيتها "بناء المجتمعات" التى تركزعلى تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز جودة الحياة، تعاونت مدينة مصر مع مؤسسة الجود الخيرية للعام الثالث على التوالى لإعداد أكثر من ٣٦ ألف وجبة من خلال مائدتى رحمن فى تاج سيتى وسراى ضمن مبادرة "مع بعض فى الخير" خلال شهر رمضان. وشهدت المبادرة هذا العام مستوى استثنائياً من التفاعل والمشاركة، حيث لم يقتصر دور الشركة على الدعم المؤسسى والمادى فحسب، بل امتد ليشمل مشاركة الموظفين كمتطوعين على أرض الواقع داخل مشروعى الشركة وخصص فريق العمل وقته قبل الإفطار للمساعدة فى توزيع ١,٢٠٠ وجبة ساخنة يومياً، لضمان وصول الدعم المباشر إلى مستحقيه.

وتعزيزاً لروح العطاء والتكافل، امتدت المبادرات التطوعية لتشمل تعاوناً موازياً مع بنك الطعام المصرى للعام الرابع على التوالي، حيث شارك مجموعة من موظفى مدينة مصر فى تعبئة ١٠,٠٠٠ كرتونة رمضان، بهدف تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية الغذائى لـ ٥٠ ألف فرد من الفئات الأكثر احتياجاً ومساندتهم خلال الشهر الكريم.

كما حصدت مدينة مصر على جائزة أثر لأفضل الممارسات فى الاستدامة، وجائزة التميز فى المسؤولية المجتمعية للشركات، ضمن فئة الداعمين لمنظومة ريادة الأعمال فى النسخة الثانية لجائزة أثر خلال منتدى مصر للمسؤولية المجتمعية والاستدامة.

حددتها «راندة المنشاوى» أمام مجلس النواب..

5 مسارات لرؤية «وزارة الإسكان»

شاركت المهندسة راندة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، فى اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، برئاسة الدكتور محمد سليمان، وذلك فى إطار مناقشة الحسابات الختامية لموازنات الوزارات عن العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ومن بينها ديوان عام وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وتناول الاجتماع مناقشة الحساب الختامى للوزارة والهيئة، واستعراض النتائج المالية ومؤشرات الأداء، ومدى الالتزام بالمخصصات المعتمدة فى الموازنة العامة للدولة، فى ضوء الدور الرقابى الذى تضطلع به اللجنة لمتابعة كفاءة استخدام الموارد العامة.

وأكدت وزيرة الإسكان حرص الوزارة على التعاون الكامل مع لجنة الخطة والموازنة، من خلال تقديم البيانات والتوضيحات اللازمة، وربط التخطيط المالى بالأهداف الاستراتيجية للوزارة، بما يسهم فى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين على مستوى الجمهورية.

واستعرضت المهندسة راندة المنشاوى موقف تنفيذ المشروعات المدرجة ضمن موازنة الوزارة، وأوجه الصرف ومدى توافقها مع الأهداف المحددة، مشيرة إلى أن توفير السكن اللائق يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعى ودعم مسارات التنمية المستدامة.

وأضافت أن الوزارة تنطلق من رؤية متكاملة تعتبر السكن اللائق بيئة متكاملة، وهو ما انعكس فى التوسع فى تنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي، والقضاء على المناطق غير الآمنة، إلى جانب تطوير البنية التحتية والمرافق، مع مراعاة احتياجات الفئات الأولى بالرعاية، فضلاً عن إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة الخدمات تسهم فى تحسين جودة الحياة.

وأوضحت الوزيرة أنه منذ عام ٢٠١٤ تم مضاعفة المعمور المصرى من ٧٪ إلى ١٤٪، من خلال تنفيذ مدن الجيل الرابع الذكية والمستدامة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، وأسوان الجديدة، بما يسهم فى الحد من الكثافات السكانية بالمدن القائمة ومواجهة النمو العشوائي.

وأكدت أن الدولة، بالتوازى مع إنشاء المدن الجديدة، تنفذ خطة طموحة لتطوير المدن القائمة ورفع كفاءتها، بما يضمن استدامتها وعدم تحولها إلى مناطق عشوائية، مشيرة إلى أن أعمال التطوير لا تقتصر على الجوانب الشكلية، بل تمتد لتشمل البنية التحتية والخدمات، تحقيقاً لجودة الحياة.

ثم استعرضت المهندسة راندة المنشاوي، الموقف التنفيذى الإجمالى لوحدات محدودى الدخل ضمن المبادرة الرئاسية «سكن كل المصريين»، حيث تم الانتهاء من تنفيذ ٧٨٨ ألف وحدة سكنية، وجارٍ استكمال تنفيذ ٢١٦ ألف وحدة سكنية، فضلاً عن طرح ٣٦ ألف وحدة.

كما تناول الاجتماع، موقف تنفيذ مبادرة الإسكان الأخضر ضمن وحدات منخفضى الدخل بإجمالى ٥٤,٦ ألف بالمرحلتين الخامسة والسادسة، فضلاً عن استعراض موقف وحدات الإسكان المتوسط الجارى تنفيذها بإجمالى ٢٨ ألف وحدة سكنية بعددٍ من المحافظات والمدن الجديدة.

وتطرقت المهندسة راندة المنشاوى إلى جهود الوزارة ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، حيث تم تكليف وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالعمل فى عدد ١٠ محافظات (٢٥ مركز) بمشروعات شبكات ومحطات مياه – صرف صحى بالإضافة إلى مشروعات مبانٍ خدمية وطرق وكبارى وشبكات كهرباء، حيث بلغ اجمالى المشروعات ١٠٢١٠ مشروعات فى (٩١٧ قرية)، مؤكدة أن وزارة الإسكان ستواصل دورها المحورى فى دعم أهداف المبادرة الرئاسية، باعتبارها أحد أهم مشروعات التنمية الشاملة بالدولة المصرية، بما يعكس حرص الدولة على تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة تضع المواطن فى صدارة أولوياتها .

تسليم 2200 وحدة وتستهدف 3 آلاف فى 2026..

«ماونتن ڤيو» تحقق مبيعات قياسية خلال 2025

تمكنت ماونتن ڤيو للتنمية والاستثمار العقارى من ترسيخ مكانتها كواحدة من أبرز شركات التطوير العقارى فى السوق المصرى خلال ٢٠٢٥، بعدما نجحت فى تسليم اكثر من ٢٢٠٠ وحدة سكنية فى عدد من مشروعاتها المختلفة، وهو ما أتاح لها شغل المركز الثالث بين شركات التطوير العقارى فى مصر من حيث عدد الوحدات التى تم تسليمها خلال العام، وفقًا لتقرير شركة ذا بورد كونسالتينج لأبحاث ودراسات السوق للمطورين العقاريين، بما يعكس قدرتها التنفيذية المتنامية والتزامها المستمر بتطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تعزز جودة الحياة وتدعم حضورها القوى فى السوق المحلي.

وجاء هذا الأداء المتميز فى عمليات التسليم مدعومًا بتحقيق الشركة لمبيعات قياسية بقيمة ١٠٤ مليار جنيه خلال ٢٠٢٥، تأكيدًا لقوة الطلب على مشروعات الشركة وثقة العملاء فى رؤيتها ومنتجاتها العقارية، مما رسخ موقعها بين كبار المطورين فى السوق المصرى من حيث حجم المبيعات، حيث احتلت المركز الرابع بين الشركات العقارية الأعلى مبيعًا خلال العام.

وفى إطار خططها التوسعية، تعتزم ماونتن ڤيو ضخ ٢٥ مليار جنيه فى الأعمال الإنشائية خلال عام ٢٠٢٦، فى واحدة من أكبر الميزانيات الإنشائية فى السوق العقارى المصري، لتسريع وتيرة تنفيذ مشروعاتها المختلفة، ويعزز قدرتها على الوفاء بجداول التسليم المستهدفة. وتستهدف الشركة تسليم نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية خلال ٢٠٢٦، استمرارًا لمسار النمو التشغيلى الذى تتبناه وخططها الاستثمارية الكبيرة فى قطاع الإنشاءات.

هذه النتائج تعتمد على خبرة ماونتن ڤيو التى تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا فى قطاع التطوير العقاري، نجحت خلالها الشركة فى تسليم أكثر من ١٧٥٠٠ وحدة سكنية عبر مشروعاتها المتنوعة فى شرق وغرب القاهرة والمناطق الساحلية، بما يؤكد التزامها طويل الأجل ببناء مجتمعات عمرانية متكاملة وتقديم قيمة مستدامة للسوق والعملاء على حد سواء

دمج التكنولوجيا المتقدمة داخل الجامعات..

رسم مستقبل التعليم الجامعى بالـ«AI»

تصميم برامج دراسية تقنية لربط المقررات الدراسية باحتياجات سوق العمل

كتبت: سهر سامح

فى تحرك جديد يعكس توجه الدولة نحو إعادة صياغة مستقبل التعليم والبحث العلمي، بحث وزيرا التعليم العالى والاتصالات سبل دمج التكنولوجيا المتقدمة داخل الجامعات، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، فى محاولة لتحويل مخرجات التعليم إلى قوة إنتاجية حقيقية مرتبطة بالصناعة. اللقاء لم يقتصر على مناقشات نظرية، بل طرح مسارًا عمليًا يستهدف بناء كوادر قادرة على المنافسة، وتسريع التحول الرقمي، ودفع الابتكار ليكون محركا رئيسيًا للاقتصاد.

وأكد الدكتور عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالى تبنّى الوزارة توجهًا واضحًا لتعزيز استخدام تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعى داخل الجامعات، بما يدعم تطوير التعليم والبحث العلمي، موضحًا أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا فى توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز الابتكار وتحسين جودة التعليم، مع التركيز على تدريب المعيدين والمدرسين المساعدين لإعداد كوادر أكاديمية قادرة على توظيف التكنولوجيا بكفاءة، بما يسهم فى الارتقاء بمخرجات العملية التعليمية.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة حرص الوزارة على تعزيز التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مشروعات إستراتيجية تدعم التحول الرقمي، مشيرًا إلى أهمية ربط الترقية بالتميز فى البحث العلمى التطبيقى لتوجيه الأبحاث نحو احتياجات التمية وتعظيم الاستفادة من مخرجاتها، كما شدد على ضرورة تحريك اقتصاد المعرفة عبر توسيع انخراط أعضاء هيئة التدريس فى الصناعة، بما يسهم فى نقل الخبرات وتطبيق نتائج الأبحاث عمليًا، وإحداث تغيير حقيقى فى الثقافة الأكاديمية.

وأشار وزير التعليم العالى إلى خطة إنشاء أودية التكنولوجيا Technology park داخل الجامعات لدعم الابتكار وربط البحث العلمى بالصناعة، مؤكدًا أهمية تحويل مخرجات الأبحاث إلى تطبيقات عملية على غرار النماذج الدولية، موضحًا أن الوزارة تعمل على تهيئة بيئة داعمة للباحثين من خلال توفير التمويل وتحفيز الابتكار، مع الاستعداد لإطلاق مبادرات مشتركة مع وزارة الاتصالات لدعم المشروعات التطبيقية عبر آليات تنافسية.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة الدور المحورى لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار فى دعم المشروعات التنافسية وتحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية تخدم المجتمع والاقتصاد المعرفي، مشيرًا إلى أن دعم الطلاب والخريجين يمثل أولوية عبر توفير التدريب التكنولوجى المتقدم لخلق فرص عمل حقيقية.

وأوضح الوزير العمل على إنشاء قواعد بيانات متكاملة، خاصة فى مجال الذكاء الاصطناعي، لدعم اتخاذ القرار، إلى جانب استقطاب علماء مصريين بالخارج لإنشاء مراكز تميز رقمية، معلنًا بدء تمويل مشروعات التخرج بشكل تنافسى اعتبارًا من العام الجامعى المقبل، مع تنظيم مسابقات فى التكنولوجيا والابتكار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز مهارات الطلاب وتنافسيتهم.

وأكد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تعزيز التعاون مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى بناء وتوسعة قاعدة المهارات البشرية فى مجالات الذكاء الاصطناعى والحوسبة الكمومية والتكنولوجيات البازغة مما يدعم تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وينمى الاقتصاد الرقمى ونسبة مساهمة القطاع فى الناتج القومى وأن هذا لا يعتمد فقط على المناهج التدريبية والتأهيلية بل أيضًا تنفيذ التحول الرقمى على مستوى كافة الجامعات المصرية بالإضافة إلى توافر بيئة داعمة للابتكار وتطبيق الابتكار فى القطاعات المعنية.

وأشار إلى محورية دور التكنولوجيا فى صياغة مستقبل التعليم العالى فى مصر من خلال تصميم برامج دراسية تقنية بمعايير دولية، لضمان ربط المقررات الدراسية باحتياجات سوق العمل الفعلية.

ووجه المهندس رأفت هندي، معهد تكنولوجيا المعلومات بالبدء فى بناء القدرات التقنية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية من خلال برامج المعهد المتنوعة.

وأكد أهمية تطوير محتوى تعليمى متخصص فى مجالات الأمن السيبرانى والتقنيات الحديثة وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لدعم العملية التعليمية ومساعدة الطلاب فى التعلم.

وشدد على أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعمل مع وزارة التعليم العالى على تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمى للتعليم التكنولوجى عبر جذب الجامعات الدولية المرموقة ودعم تنافسية الخريج المصرى عالميًا.

وتطرق وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المشروعات السابقة مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ومنها رقمنة الاختبارات الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية فى المستشفيات الجامعية وعدة مشروعات فى البحث العلمي.

وخلال اللقاء، بحث الوزيران، التوسع فى برامج التدريب من خلال دمج البرامج التدريبية التقنية ضمن المناهج الجامعية، استنادًا إلى تجربة التعاون الناجحة مع جامعة القاهرة فى ريادة الأعمال مع ربط التدريب باحتياجات سوق العمل.

وناقش الوزيران، تعظيم دور المؤسسات الأكاديمية فى تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى من خلال تنفيذ ١١ مبادرة استراتيجية يتم قياس نجاحها عبر ٢١ مؤشرًا للأداء، ومن أهمها استهداف وصول المتخصصين فى الذكاء الاصطناعى إلى ٥٠ ألف متخصص خلال ٥ سنوات، بالإضافة إلى تدريب ٣٠ ألف محترف، والعمل على تعميم مقرر الذكاء الاصطناعى كمتطلب تخرج لجميع طلاب الجامعات، كما تطرق الجانبان إلى التعاون مع مركز الابتكار التطبيقى لتطبيق حلول باستخدام الذكاء الاصطناعى وعلى رأسها الكشف المبكر عن اعتلال الشبكية السكرى مع المستشفيات الجامعية والكشف المبكر على سرطان الثدى للسيدات مع المعهد القومى للأورام والمستشفيات الجامعية.

وفى مجال التحول الرقمى، بحث الوزيران، تنفيذ عدة مشروعات منها مشروع لإصدار شهادات التخرج الرقمية بالكامل عبر منصة مصر الرقمية، وتطوير واتاحة الخدمات التعلمية الأكثر طلبا على منصة مصر الرقمية واستخدام الهوية الرقمية للطلاب للحصول على الخدمات التعليمية بشكل رقمى متكامل واستخدام أدوات تحليل البيانات لتوفير مؤشرات دقيقة حول احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة مستقبلاً والتوسع فى تطبيق منظومة الاختبارات الإلكترونية وتطبيق أنظمة الإدارة المؤسسية داخل الوزارة والجامعات لتحسين كفاءة الإدارة وتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة التشغيل.

حضر الاجتماع من جانب وزارة التعليم العالي، الدكتور حسام عثمان نائب الوزير لشؤون الابتكار والذكاء الاصطناعى والبحث العلمي، والدكتور ولاء شتا الرئيس التنفيذى لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والدكتور ماهر مصباح أمين مجلس الجامعات الأهلية، والدكتور شريف كشك مساعد الوزير للتحول الرقمي، والدكتورة منى هجرس أمين مساعد المجلس الأعلى للجامعات، والدكتور عادل عبدالغفار المستشار الإعلامى والمتحدث الرسمى للوزارة، ومن جانب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كل من المهندس محمود بدوى، مساعد الوزير لشؤون التحول الرقمي، والدكتورة هدى بركة، مستشارة الوزير لتنمية المهارات التكنولوجية، والدكتورة هبة صالح، رئيس معهد تكنولوجيا المعلومات، والدكتورة نهى عدلي، مستشارة الوزير للبحوث والتطوير.

التوسع فى مجال التعهيد..

تعزيز استثمارات SAP فى مصر

كتبت- سهر سامح:

التقى المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أوغوستا سبينيلى الرئيس الإقليمى لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA) فى شركة اس ايه بى SAP والوفد المرافق لها؛ حيث تناول اللقاء بحث فرص تعزيز استثمارات الشركة فى مصر والتوسع فى حجم أعمالها فى مجال التعهيد.

وشهد الاجتماع بحث التعاون فى مجال الحوسبة السحابية وذلك فى اطار تعزيز السيادة الرقمية للدولة على بياناتها وتطبيقاتها المقدمة على خدمات الحوسبة السحابية التى توفرها الشركة لعملائها داخل مصر ، مع التوسع فى اتاحة خصائص متقدمة فى السوق المصرى تعتمد على استخدام قدرات الذكاء الاصطناعى لمنظوماتها، وكذلك تعزيز التعاون فى مجال بناء القدرات الرقمية، من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الشباب لسوق العمل، عبر إكسابهم مهارات متقدمة فى الحلول التكنولوجية التى توفرها الشركة، بما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل العالمي.

وتطرق اللقاء كذلك إلى إمكانية التعاون فى اعداد دراسة متكاملة حول متطلبات سوق العمل فى مجالات التكنولوجيا المرتبطة بحلول شركة SAP.

وأكد المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حرص الوزارة على تعزيز تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إقليميًا ودوليًا وتهيئة بيئة أعمال محفزة تمكن الشركات من التوسع فى حجم أعمالها فى مصر وزيادة صادراتها من الخدمات الرقمية؛ مشيرا إلى اهتمام الوزارة بإقامة شراكات مع الشركات العالمية فى مجال بناء القدرات الرقمية، والتوسع فى برامج التدريب التى تستهدف اكساب المهارات المطلوبة لسوق العمل بما يسهم فى إعداد كوادر رقمية عالية التخصص على النحو الذى يدعم خطط الشركات العاملة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتوسع فى حجم أعمالها فى مصر، ويعزز من مكانة مصر كمركز عالمى لتقديم خدمات التعهيد وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود.

وقالت أوغوستا سبينيلى الرئيس الإقليمى لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA) فى شركة اس ايه بى SAP: "تُثمن اس ايه بى شراكتها طويلة الأمد مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر وتؤكد التزامها بدعم تطوير المهارات الرقمية وتعزيز منظومة التكنولوجيا المحلية.

ومن خلال التعاون المشترك الذى يهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية، وإطلاق المبادرات التى تركز على الابتكار، نسعى إلى المساهمة فى الجهود المستمرة التى تبذلها الدولة لتنمية قدراتها التكنولوجية، إذ تُعد مصر من الأسواق الواعدة المهمة بالنسبة لنا ونتطلع إلى تعزيز جهودنا مع الوزارة لخلق فرص مستدامة تدعم الاقتصاد.

وقال المهندس محمد سامى المدير العام لشركةSAP مصر: "تقدر SAP مصر تعاونها الوثيق مع الوزارة والشراكة القوية التى بنيناها على مدار الأعوام الماضية.

ويظل التزامنا بتمكين الشباب وتطوير قدراتهم راسخًا لا يتغير، ونسعى إلى مضاعفة هذا الاهتمام من خلال الاستثمار بشكل أكبر فى إعداد وتأهيل الجيل القادم بالمهارات التى تمكنهم من النجاح فى اقتصاد رقمى سريع التطور"

حضر الاجتماع المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا"، والدكتورة هبة صالح رئيس معهد تكنولوجيا المعلومات، والمهندس محمود بدوى مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التحول الرقمي، والمهندس سعد رشدى رئيس الادارة المركزية للموارد والمساعدات الفنية والمشرف على الإدارة المركزية للمشروعات التكنولوجية والتعهيد بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعدد من قيادات الوزارة وشركة SAP العالمية.

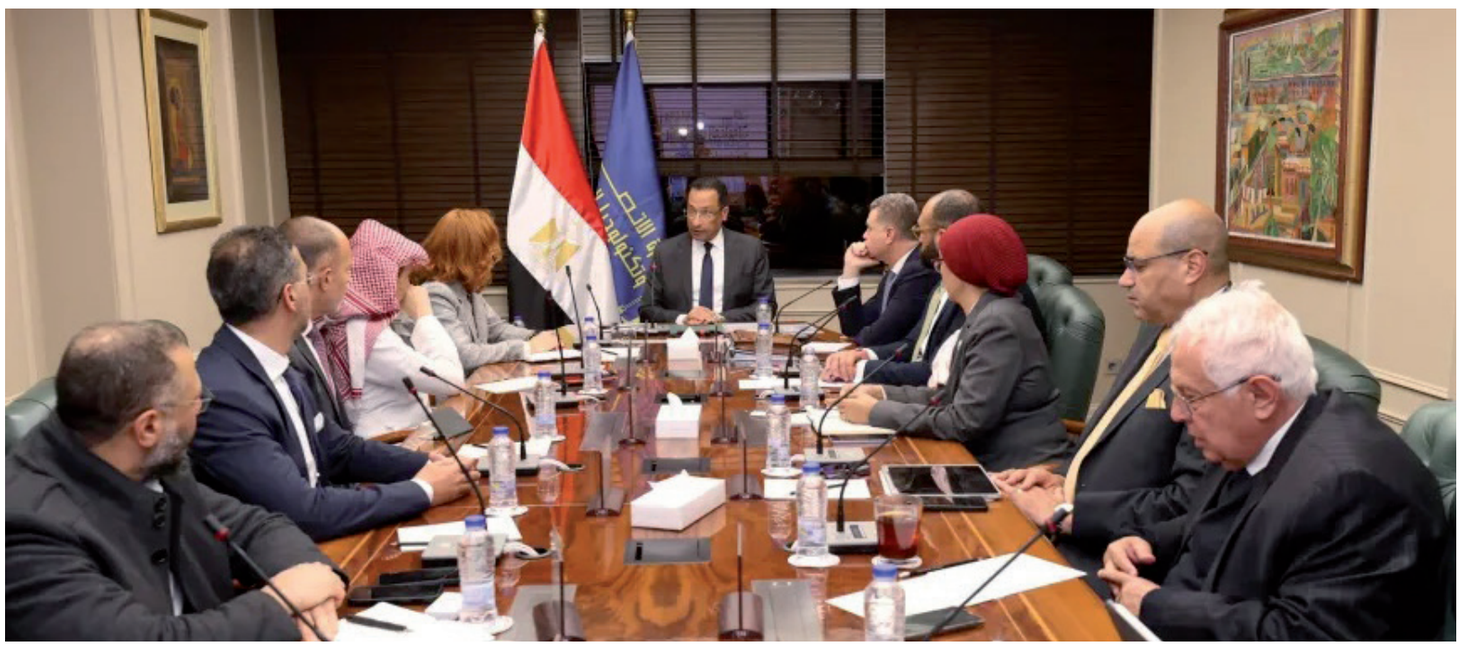

IoT Misr تكتشف أسرار تفوق شبكات الألياف الضوئية للبنية التحتية GPON

كشفت شركة "IoT Misr" المتخصصة فى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية المتكاملة، عن مجموعة من أسرار تفوق تقنياتها للشبكات فى البنية التحتية من الألياف الضوئية ونشر شبكات GPON، بداية من تصميمها للشبكات وتخطيط بنيتها، بالإضافة إلى تكوين وتكامل /OLT ONT الخاص بشبكات GPON، إلى جانب الاختبارات والتشغيل والتأكيد على جاهزية الشبكة، والمراقبة والدعم التشغيلى المستمر.

وتستعرض IoT Misr رؤيتها لتقنية GPON وتأثيرها على العملاء، حيث تعتبرها عنصرًا أساسيًا فى البنية التحتية الرقمية الحديثة، بما توفره من اتصال فائق السرعة عبر الألياف الضوئية مع موثوقية وكفاءة عالية، فضلاً عن تمكين المؤسسات من توفير الاتصال عالى النطاق الترددى اللازم للتطبيقات الحديثة، ودعم الحوسبة السحابية، والافتراضية، وحمل البيانات الكبير، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على شبكات النحاس التقليدية.

وأكدت أن استخدام تقنية GPON يوفّر بنية تحتية بصرية جاهزة للمستقبل وقابلة للتوسع مع تزايد الطلب الرقمي، ومن خلالها يُمكن للمؤسسات بناء شبكات مركزية قائمة على الألياف الضوئية، بما يُحسّن من الأداء ويُقلّل التعقيد والتكاليف التشغيلية، فضلاً عن توفير سرعات هائلة مناسبة للبيئات عالية الحركة، مع تقديم موثوقية مُحسّنة لكون البنية التحتية للألياف الضوئية أقل تأثرًا بالتداخل الكهرومغناطيسى مقارنة بشبكات النحاس التقليدية.

وتحدثت "IoT Misr" عن دور شبكات GPON فى خفض تكاليف البنية التحتية، حيث تقلل من الحاجة إلى معدات التبديل النشطة فى طبقات التوزيع، بالإضافة إلى طبيعتها الخاصة بتبسيط هيكل الشبكة لأن الإدارة المركزية تقلل من تعقيد الكابلات وتساهم فى تبسيط العمليات، وكذلك تعمل تقنية GPON على كفاءة استخدام الطاقة إذ تستهلك طاقة أقل مقارنة ببنى تبديل الإيثرنت التقليدية، مع قابلية التوسع لضم المزيد من المستخدمين والخدمات والأجهزة.

وأعرب المهندس عمرو نور رئيس مجلس إدارة شركة "IoT Misr"، عن تطلعه للمساهمة فى نشر المزيد من تقنيات GPON لدى كافة المؤسسات والشركات فى مختلف القطاعات الحيوية لضمان بنية تحتية رقمية قادرة على استيعاب كافة التطورات الحالية والمستجدات المرتقبة للمضى قدماً فى مستهدفات الدولة للتحول الرقمى فى مختلف القطاعات وعلى أساس راسخ من البنية التحتية الرقمية الأكثر تطوراً واستيعاباً لأى تحديثات برمجية مستقبلية.

وأوضح المهندس عبد الوهاب نبيل نائب رئيس مجلس إدارة شركة IoT Misr، أن القطاعات الأكثر استفادة من تقنية GPON هى التى تتطلب نطاقًا ترددًا عاليًا، وموثوقية، واتصالًا على نطاق واسع، وتشمل القطاعات الرئيسية مثل الخدمات المصرفية والمالية لسرعة العمليات والربط بين الفروع وماكينات الصرف، وكذلك قطاع الرعاية الصحية لدعم تقنيات التصوير الطبي، والاستشارات عن بُعد، كما يحتاجها قطاع التعليم، والجهات الحكومية، وتشكل أيضاً العمود الفقرى للمدن الذكية والمشروعات العقارية.

الرابحون والخاسرون من الحرب الأمريكية الإيرانية

كتبت: دعاء سيد

تسببت الضربات التى نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد إيران فى موجة من التصعيد والردود العسكرية فى الشرق الأوسط، ما انعكس بشكل مباشر على الأسواق المالية العالمية وأحدث فيها اضطرابات ملحوظة.

ومع دخول الصراع شهره الثاني، تأثرت حركة التجارة وأسواق الطاقة بشكل واضح، فيما تباين أداء الأسهم عالميًا بحسب درجة تأثرها بالأزمة أو استفادتها من تداعياتها.

ورصدت «فرانس برس» فى تقريرها أبرز الرابحين والخاسرين على النحو التالى :

أدى الحصار شبه الكامل الذى فرضته إيران على مضيق هرمز، والذى يمر عبره نحو ٢٠٪ من إمدادات النفط والغاز عالميًا، إلى قفزة كبيرة فى أسعار الطاقة.

انعكس هذا الارتفاع إيجابيًا على شركات الطاقة الكبرى، حيث زادت قيمها السوقية وارتفعت هوامش أرباحها، خاصة مع استقرار تكاليف الإنتاج نسبيًا.

ودفع ذلك المستثمرين إلى التوجه نحو هذه الشركات، توقعًا لاستمرار الأسعار المرتفعة خلال الفترة المقبلة.

ففى الأسواق الأوروبية، صعد سهم BP بنسبة ٢٢,٣٪ وارتفع TotalEnergies بنسبة ١٦,٧٪، كما سجل Shell زيادة بلغت ١٣,٣٪.

رغم أن الحروب عادة ما تعزز أداء شركات السلاح، فإن بعض أسهم هذا القطاع شهدت تراجعًا على المدى القصير.

ويرجع ذلك إلى تحديات فى سلاسل الإمداد، إضافة إلى الفجوة الزمنية بين زيادة الطلب وقدرة الشركات على رفع الإنتاج.

وأشار المحللون إلى أن الاعتماد الحالى لا يزال قائمًا على المخزونات المتاحة، دون ظهور تقنيات جديدة بشكل ملحوظ.

ويعد قطاع الطيران من أكثر القطاعات تضررًا جراء الحرب، بسبب الإلغاءات الواسعة للرحلات وإعادة توجيه المسارات الجوية بعيدًا عن مناطق التوتر.

كما أدى ارتفاع أسعار وقود الطائرات إلى تقليص هوامش الأرباح، إلى جانب تراجع إقبال المسافرين نتيجة ارتفاع التكاليف والمخاوف الأمنية.

وفى هذا الصدد، تراجع سهم شركة (لوفتهانزا) بنسبة ١٩٪ وانخفضت أسهم الخطوط الجوية الدولية بنسبة ١٥,٩٪، كما تراجعت اسهم (رايان إير) بنسبة ١٠,٢٪.

تعرضت البنوك والمؤسسات المالية لضغوط متزايدة، فى ظل حالة عدم اليقين الاقتصادى وارتفاع أسعار الطاقة.

كما بدأت بعض الدول فى خفض أسعار الفائدة رغم صعود النفط، تحسبًا لتباطؤ اقتصادى محتمل.

وتزايدت المخاوف من تداعيات ارتفاع الفائدة على القروض الخاصة، خاصة مع احتمالات ارتفاع نسب التعثر.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.392
2026-4-5
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

«برشامة» هشام ماجد «منشطات» لشباك التذاكر

كتبت: ليلى أنور

مع بداية شهر أبريل، كشفت إيرادات شباك التذاكر عن ملامح سباق سينمائى مجتدم بين عدد من الأفلام المتنوعة، التى تنافست على جذب الجمهور خلال الأيام الماضية. وبين الكوميديا والتشويق، حسمت اختيارات المشاهدين مراكز الصدارة مبكرًا، لتفرض بعض الأعمال نفسها بقوة، بينما تراجعت أخرى فى سباق الإيرادات.

وجاء فيلم «برشامة» فى صدارة القائمة، محققًا تفوقًا لافتًا منذ اليوم الأول لعرضه، ليؤكد مجددًا أن الكوميديا الاجتماعية تظل الرهان الأكثر جذبًا للجمهور المصري.

ونجح الفيلم فى تحقيق إيرادات إجمالية بلغت نحو ٣ ملايين جنيه، مستفيدًا من شعبية بطله الفنان هشام ماجد، إلى جانب مشاركة ريهام عبد الغفور وباسم سمرة، ومن إخراج خالد الحلفاوي.

وفى المركز الثاني، جاء فيلم «إيجى بست» الذى تمكن من جذب شريحة كبيرة من الشباب، مؤكدًا حضور جيل جديد من النجوم فى المنافسة السينمائية.

وحقق الفيلم إيرادات قوية وصلت إلى ٨ ملايين جنيه منذ طرحه، وهو من بطولة أحمد مالك وسلمى أبو ضيف، وتأليف أحمد حسنى وإخراج مروان عبد المنعم.

أما فيلم «سفاح التجمع»، فواصل حضوره فى سباق الإيرادات محتلاً المركز الثالث، رغم ما أثير حوله من شائعات بشأن توقف عرضه.

وتمكن الفيلم من تحقيق نحو ٧ ملايين جنيه، ليظل قريبًا من المركز الثاني، معتمدًا على طابع الإثارة والتشويق، وبطولة أحمد الفيشاوى بمشاركة صابرين وانتصار وجيسيكا حسام الدين.

وفى ذيل القائمة، جاء فيلم «فاميلى بيزنس»، الذى لم ينجح حتى الآن فى مجاراة المنافسة القوية، حيث سجل إيرادات متواضعة لم تتجاوز مليونى جنيه منذ بداية عرضه.

ويضم العمل نخبة من النجوم، من بينهم غادة عادل وأحمد الرافعى وهيدى كرم ومحمود عبد المغني.

ميركاتو الزمالك «على كف الفيفا»

كتب – حسام نبوي

يعيش نادى الزمالك مرحلة مفصلية على المستويين الفنى والإداري، فى ظل تحركات متسارعة لإعادة هيكلة الفريق من جهة، ومحاولات مكثفة لإنهاء أزمة إيقاف القيد داخل «الفيفا» من جهة أخرى، قبل انطلاق فترة الانتقالات الصيفية المقبلة.

على المستوى الفني، بدأت ملامح التغيير تتضح داخل أروقة القلعة البيضاء، حيث يعمل مسؤولو النادى على إعداد قائمة أولية للاعبين المرشحين للرحيل بنهاية الموسم الجارِي، فى إطار خطة تستهدف إعادة بناء الفريق ورفع كفاءته التنافسية.

وتُدار هذه العملية بالتنسيق بين المدير الرياضى جون إدوارد والمدير الفنى معتمد جمال، اللذين يسعيان إلى تقييم شامل لكافة عناصر الفريق، خاصة اللاعبين الأجانب، الذين يشغلون أهمية كبيرة فى قائمة أى نادٍ يسعى للمنافسة على البطولات.

بات الكينى بارون أوشينج على رأس قائمة المغادرين، بعدما أخفق فى تقديم الأداء المنتظر منه، ليصبح استمراره محل شك كبير. كما اقترب التونسى أحمد الجفالى من الرحيل، فى ظل عدم اقتناع الجهاز الفنى بإمكانياته، رغم عودته مؤخرًا من الإعارة، حيث يفضل النادى تسويقه لتحقيق استفادة مالية.

ولا يختلف وضع الأنجولى شيكو بانزا كثيرًا، إذ يُعد من الأسماء المطروحة بقوة للرحيل، نتيجة تذبذب مستواه الفني، إلى جانب بعض الملاحظات السلوكية التى لا تتماشى مع سياسة النادى وانضباطه. فى المقابل، لا يزال موقف التونسى سيف الدين الجزيرى معلقًا، حيث يخضع لتقييم دقيق حتى نهاية الموسم، قبل اتخاذ القرار النهائى بشأن استمراره.

وبالتوازى مع هذه التحركات الفنية، تظل أزمة إيقاف القيد واحدة من أبرز التحديات التى تواجه إدارة الزمالك، إذ تعيق بشكل مباشر قدرة النادى على تدعيم صفوفه بعناصر جديدة، ما يهدد بخروج الفريق من سوق الانتقالات دون تحقيق أهدافه.